

-

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي

تحت عنوان:

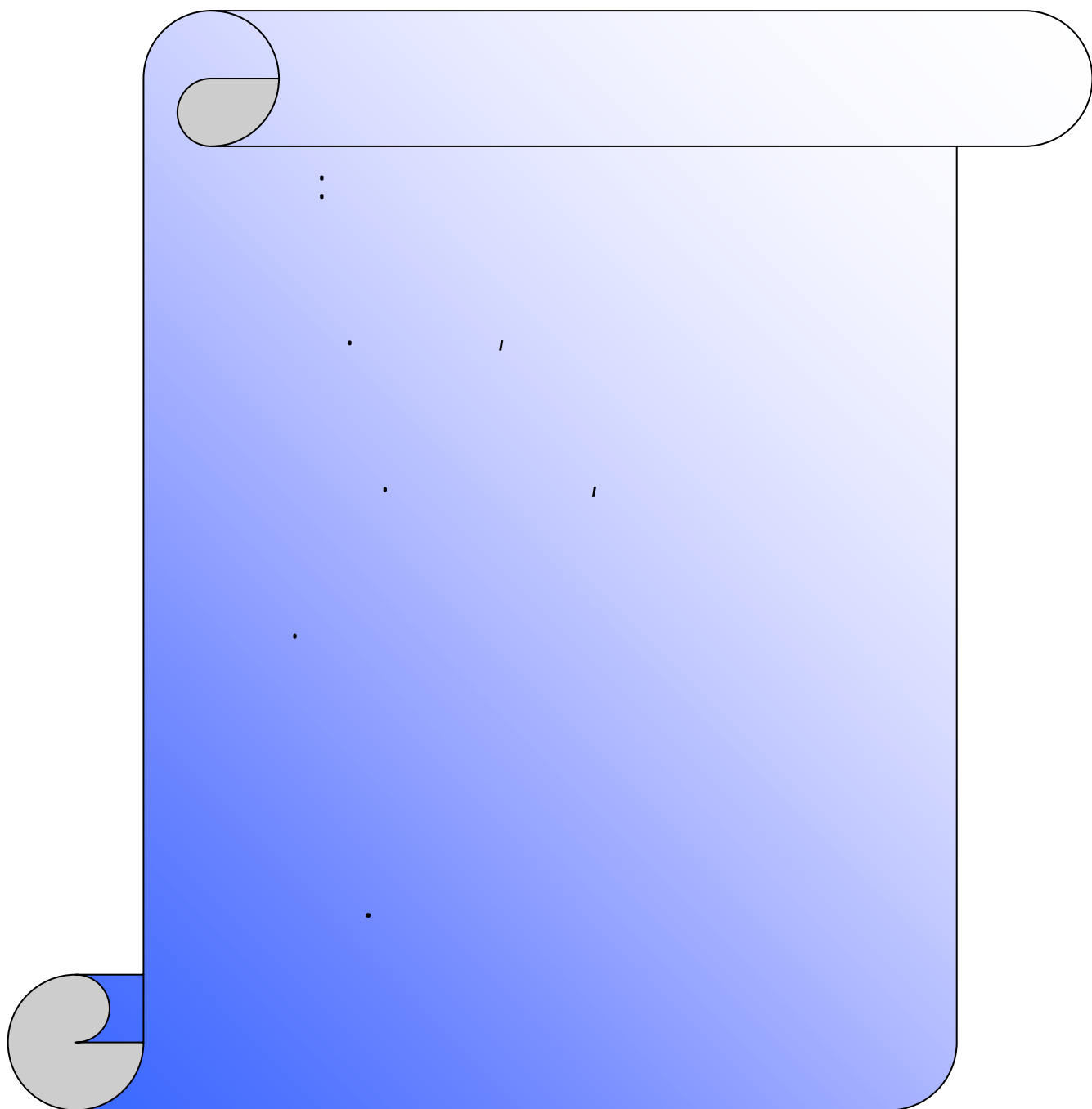
الممارسة الديمقراطية من منظور الأحزاب السياسية الإسلامية في الجزائر
دراسة ميدانية لعينة من مناضلي حركة مجتمع السلم بولاية الشلف

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
- بوزبرة خليفة

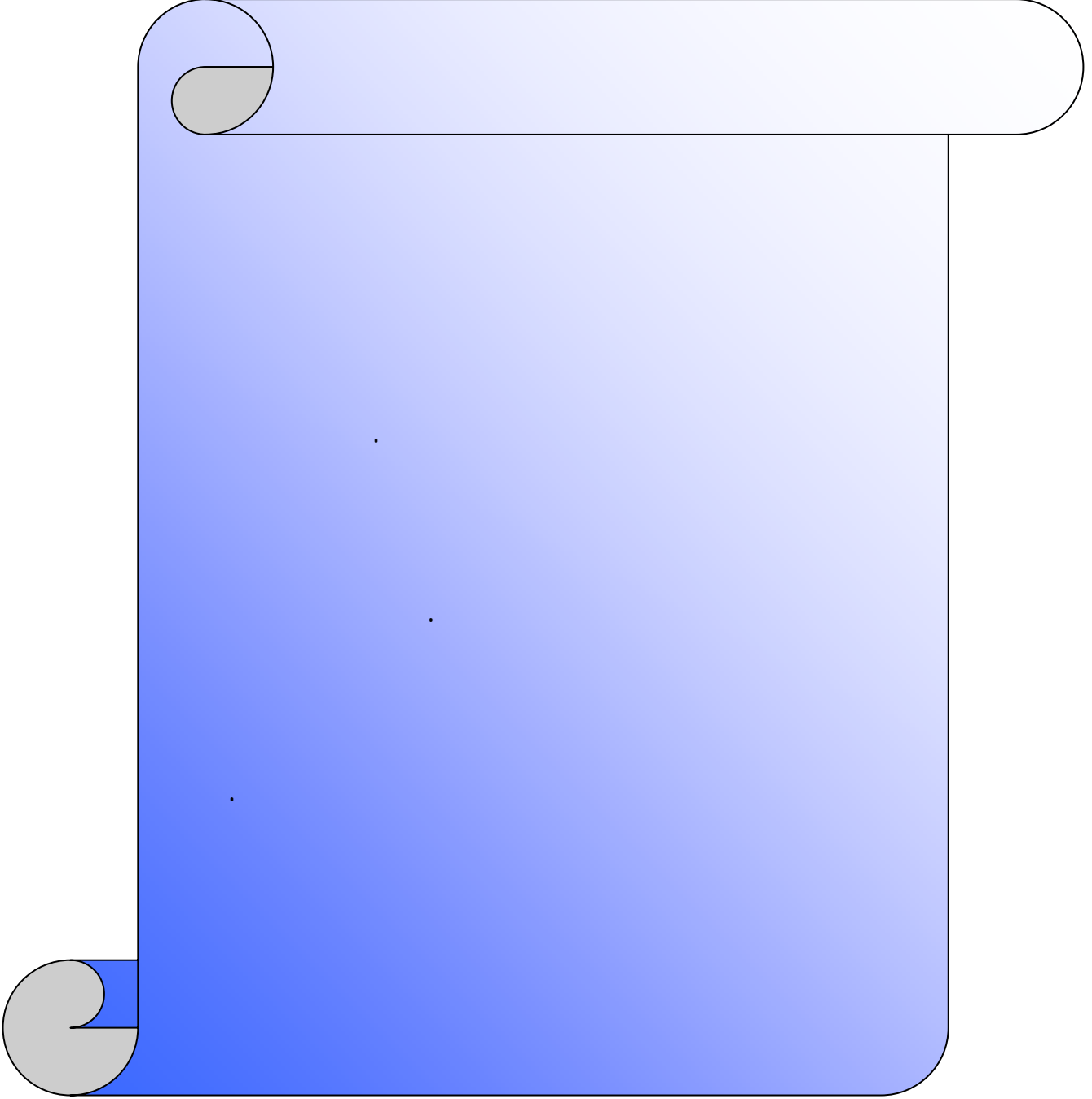
إعداد الطالب:
- ميمون محمد

السنة الدراسية: 2007 - 2008

ایجاد



شمار و تقدير



فهرس المواضيع

أ,ب,ت

المقدمة

الباب الأول: الإطار النظري العام للدراسة

1- أسباب اختيار الموضوع

2- أهمية الموضوع

3- الإشكالية

4- الفرضيات

5- تحديد المفاهيم

6- الإطار النظري و المفاهيمي العام

7- المناهج المتبعة

8- الدراسات السابقة

الفصل الأول: اقتراب سوسيوتاريخي لمفهوم الديمقراطية

المبحث الأول: تعريف الديمقراطية

1- العوامل الاجتماعية و الفكرية لبروز الديمقراطية في المجتمعات الغربية

2- أنواع الديمقراطية

3- آليات الممارسة الديمقراطية

4- المبادئ الأساسية للديمقراطية

المبحث الثاني: الممارسة الديمقراطية

1- الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي

2- الممارسة الديمقراطية في الجزائر و نشأة الدولة الحديثة

3- بنية السلطة السياسية في الجزائر

4 - أهم الاتجاهات السياسية في الجزائر

5- الصراع بين الدين و الايدولوجيا في الجزائر بعد الاستقلال

الفصل الثاني: الظاهرة الحزبية من الغرب إلى المجتمعات الإسلامية

المبحث الأول: الظاهرة الحزبية

1- الظاهرة الحزبية في الفكر الغربي

2- الحزب في المفهوم الليبرالي

3- الحزب في المفهوم الاشتراكي

4- الحزب في المفهوم الإسلامي

المبحث الثاني: أهم الاتجاهات السياسية الإسلامية

1- أهم الاتجاهات السياسية الفكرية الإسلامية

أولاً- اتجاه سياسي ديني

ثانياً- اتجاه سياسي فقهي

ثالثاً- اتجاه سياسي خلقي

رابعاً- اتجاه سياسي فلسفي

2- التيارات الفكرية الإسلامية في العصر الحديث

أ- التيار السلفي المحافظ

51	ب- التيار الإصلاحى التوفيقى
53	3- الحركة الإسلامية فى الجزائر بعد الاستقلال
59	الفصل الثالث: الشورى من منظور سوسيو تاريخى
60	1- تعريف الشورى
60	2- كيف تتم الشورى
61	3- تاريخية الشورى
65	4- سوسيولوجية الشورى
68	الفصل الرابع: التنشئة و المجتمع المدنى
69	المبحث الأول: التنشئة الاجتماعية و السياسية
69	1- تعريف التنشئة الاجتماعية
70	2- التنشئة السياسية
75	3- التطوير الاجتماعى للفرد
77	المبحث الثانى: المجتمع المدنى
77	1- ماهيته
78	2- تعريفه
78	3- أهم الاقتراعات النظرية لمفهوم المجتمع المدنى
79	4- مقومات المجتمع المدنى
80	5- علاقة المجتمع المدنى بالديمقراطية
81	6- ظهور المجتمع المدنى فى أوروبا
81	7- ظهور المجتمع المدنى فى الفكر العربى
82	8- مؤسسات المجتمع المدنى العربى
84	الفصل الخامس: الديمقراطية فى تصور حركة مجتمع السلم
85	1- مقارنة حركة مجتمع السلم للديمقراطية
86	2- ماهية الديمقراطية عند حركة مجتمع السلم
87	3- عوائق و حدود الممارسة الديمقراطية
89	4- حزب إسلامى فى لعبة الديمقراطية
91	الباب الثانى: الجانب الميدانى للدراسة
92	الفصل الأول: المنهجية المتبعة
95	أولاً: تقنيات جمع المعلومات
98	ثانياً: اختيار العينة و مجالاتها
98	ثالثاً: تقنيات فرز المعلومات
	الفصل الثانى: تأثير التنشئة السياسية للأفراد على تصوراتهم
102	للممارسة الديمقراطية
	المبحث الأول: الخلفية الاجتماعية و المهنية للمبشرين
	المبحث الثانى: الممارسات الميدانية السابقة تؤثر فى النسق
	الفكرى لمناضلى حماس اتجاه الممارسة الديمقراطية
	المبحث الثالث: النوعية الفكرية للمواد المطالعة من طرف مناضلى حماس
	المبحث الرابع: الوظيفة السياسية لمؤسسة المسجد
	الفصل الثالث: تأثير مفهوم الشورى على تصورات مناضلى حماس

المبحث الأول: الشورى كخلفية دينية مؤثرة في توجهات مناضلي حماس
للممارسة الديمقراطية

المبحث الثاني: الشورا قراطية كمخرج معرفي للإشكالات التي خلقتها
الديمقراطية على المنظومة القيمية لحمس

الفصل الرابع: تأثير اقتراب حماس للديمقراطية كآلية على تصورات

المبحث الأول: ممارسة ديمقراطية بحدود إسلامية

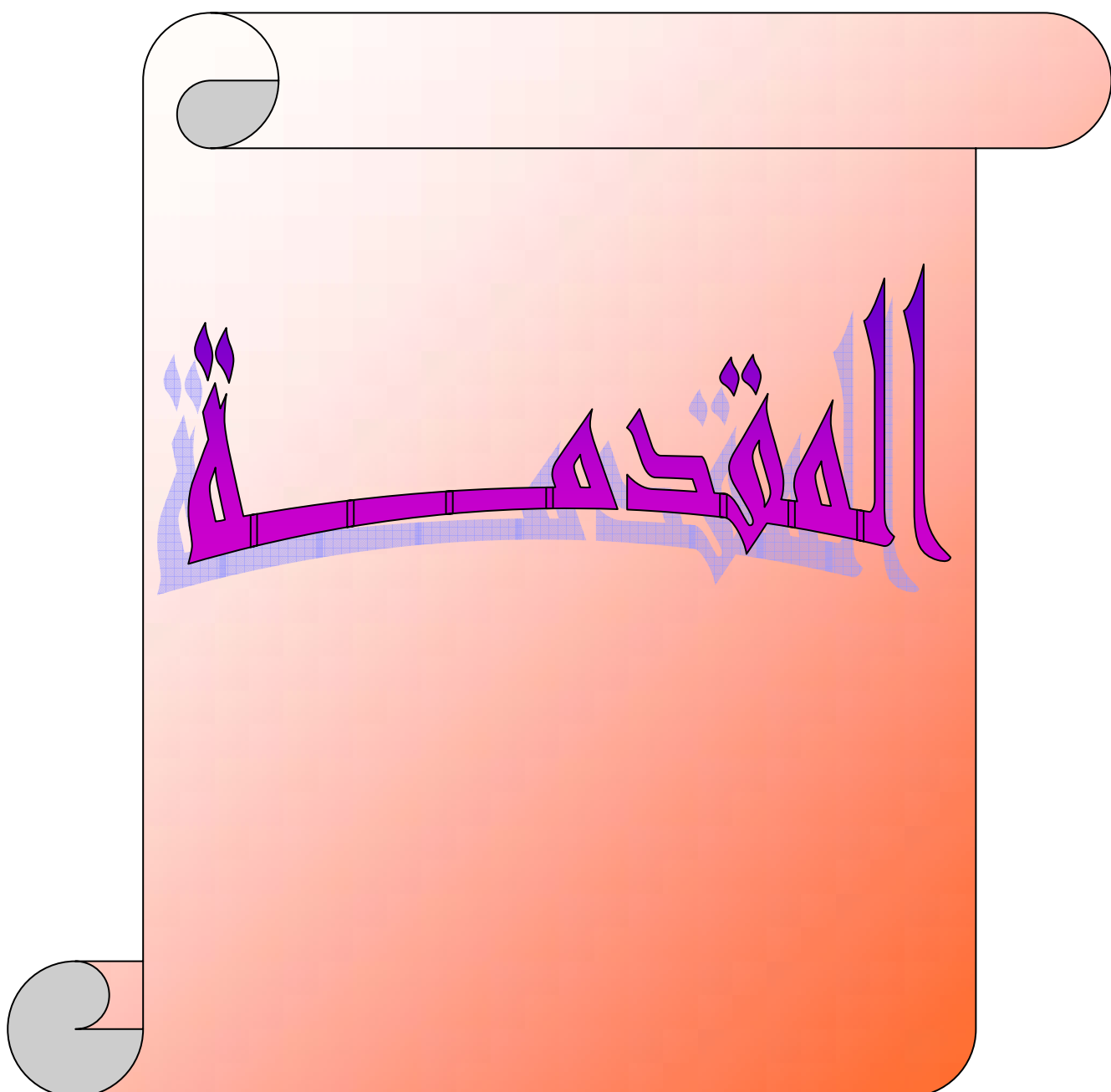
المبحث الثاني: الممارسة السياسية للمرأة في مواجهة القيم المحافظة

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول
99	الجدول رقم 01: يمثل توزيع العينة حسب الحالة العائلية للمبحوثين
100	الجدول رقم 02 يمثل توزيع العينة حسب المهنة
101	الجدول رقم 03 يمثل توزيع العينة حسب المستوى التعليمي
102	الجدول رقم 04: يمثل توزيع العينة حسب لغة التكوين
103	الجدول رقم 05 يمثل توزيع العينة حسب المستوى التعليمي للوالدين
104	الجدول رقم 06: يمثل توزيع العينة حسب اللغات المتقنة
106	الجدول رقم 07: يمثل توزيع العينة حسب سنوات الانخراط
107	الجدول رقم 08: يمثل توزيع العينة حسب الاطلاع على البرنامج قبل الانخراط
108	الجدول رقم 09: يمثل توزيع العينة حسب سبب اختيار الحزب
109	الجدول رقم 10: يمثل تأثير ممارسة أفراد العينة لنشاطات سياسية قبل الانضمام إلى الحزب على تصوراتهم للديمقراطية
110	الجدول رقم 11 يمثل تأثير فكرة الانضمام إلى الحزب على تصور المبحوثين للديمقراطية
112	الجدول رقم 12: تأثير سبب اختيار الحزب على تصورات المبحوثين للديمقراطية
113	الجدول رقم 13: تأثير تواجد أفراد من العائلة داخل الحزب على تصورات المبحوثين للديمقراطية
114	الجدول رقم 14: تأثير انخراط المبحوثين في المجتمع المدني على التوجه نحو الديمقراطية
116	الجدول رقم 15: تأثير مطالعة المنشورات الحزبية على تصورات المبحوثين للديمقراطية
118	الجدول رقم 16: تأثير طبيعة المادة الصحفية المطالعة على تصورات المبحوثين للديمقراطية
120	الجدول رقم 17: تأثير نوعية الكتب المطالعة على تصور المبحوثين للديمقراطية

121	الجدول رقم 18:
123	الجدول رقم 19:
125	20:
126	الجدول رقم 21:
128	الجدول رقم 22 :
131	الجدول رقم 23: توزيع إجابات المبحوثين حول الموقف من الشورى
133	الجدول رقم 24: توزيع إجابات المبحوثين حول الموقف من الديمقراطية
135	الجدول رقم 25 تأثير الموقف من الشورى على إجابات المبحوثين حول وجود تعارض بين الشورى والديمقراطية
137	الجدول رقم 26: تأثير الموقف من الشورى على إجابات المبحوثين حول وجود عائق شرعي في تبني الديمقراطية
139	الجدول رقم 27 : تأثير الموقف من الشورى على إجابات المبحوثين حول هدف حركة مجتمع السلم من الممارسة الديمقراطية
141	الجدول رقم 28: تأثير الموقف من الشورى على إجابات المبحوثين حول كفاية هياكل الشورى لتسيير شؤون الحزب دون اللجوء إلى الآليات الديمقراطية.
143	الجدول رقم 29: تأثير الموقف من الديمقراطية على اعتبار الانتخاب كوسيلة لتحقيق الشورى
145	الجدول رقم 30: تأثير الموقف من الديمقراطية على إجابات المبحوثين حول كيفية تحديد الهياكل الشورية
147	الجدول رقم 31: تأثير الموقف من الشورى على إجابات المبحوثين تجاه ديمقراطية قرار المشاركة في السلطة

149	الجدول رقم 32: تأثير الموقف من الشورى على قرارات المبحوثين في حالة وجود خلاف سياسي داخل الحزب
151	الجدول رقم 33: تأثير الموقف من الشورى على إجابات المبحوثين حول المبدأ الذي تعتمده حركة مجتمع السلم كقاعدة لنشاطها السياسي
155	الجدول رقم 34: تأثير الموقف من الديمقراطية على إجابات المبحوثين حول الهدف من الممارسة السياسية لحمس
157	الجدول رقم 35: تأثير الموقف من الديمقراطية على إجابات المبحوثين حول تقييم معايير الترشح للمناصب السياسية
159	الجدول رقم 36: تأثير الموقف من الديمقراطية على إجابات المبحوثين على إجابات المبحوثين تقييم كيفية تعيين رئيس الحركة
161	الجدول رقم 37: تأثير الموقف من الديمقراطية على إجابات المبحوثين على إجابات المبحوثين حول أفضل طريقة لاتخاذ القرارات داخل الحزب
163	الجدول رقم 38: تأثير الموقف من الديمقراطية على إجابات المبحوثين على إجابات المبحوثين حول الموقف من وجود معارضة داخل الحزب
164	الجدول رقم 39: تأثير الموقف من الديمقراطية على إجابات المبحوثين على إجابات المبحوثين حول حدود الهيئات التشريعية للحزب
165	الجدول رقم 40: تأثير الموقف من الديمقراطية على إجابات المبحوثين على إجابات المبحوثين حول المساواة السياسية بين الرجل و المرأة
167	الجدول رقم 41: تأثير الموقف من الديمقراطية على إجابات المبحوثين على إجابات المبحوثين حول تصور الممارسة السياسية للمرأة داخل الحزب
169	42: يبين تأثير الموقف من الديمقراطية على



المقدمة:

من المتوقع أن يلعب الدين في النظام العالمي الجديد, الذي هو في طور التجسيد دورا أساسيا في تقرير السياسات الدولية, و سواء ظهر هذا الدين في شكل حركات شعبية أو كعنصر ديناميكي في الحراك الاجتماعي.

لذلك يمكننا النظر إلى تصاعد الحركات الإسلامية على أنها نموذج لحركات شعبية ذات تطلعات دينية و حضارية مشككة في أخلاقيات التكنولوجيا و الرأسمالية الداعية إلى التمكين الشعبي و إلى شرعية مغايرة لشرعية الدولة القومية.

إذا تشكل الحركات الإسلامية و خطاباتها السياسية سلسلة من التطورات الفكرية المتأثرة بما يحصل داخل هذه الدول و داخل النظام العالمي, لذا يبقى التساؤل حول طبيعتها و حقيقة خطابها السياسي و مستقبل هذا الخطاب, و بالتالي هذه الحركات الذي يتعلق إلى حد كبير بقدرتها على إزالة صفة التطرف, و تطوير خطاب تعددي ديمقراطي لا يسعى إلى السلطة عن طريق القوة, و متعلق أيضا بموقفها من المنظومة الديمقراطية. و ينبغي هنا الإشارة إلى وجود تيارين فكريين داخل هذه الحركات.

الأول: تيار متشدد معارض للحريات و العمل السياسي الحر و للديمقراطية باعتبارها تمثل نمودجا حضاريا غريبا عن فكر و ممارسات المجتمعات الإسلامية.

الثاني: معتدل في سلوكه السياسي منفتح على الحريات نسبيا و التعددية و الديمقراطية, يرى بأن غياب المجتمع المدني و مؤسساته الديمقراطية هو عامل يساعد على انتشار العنف, و ينظر إلى مشروعية الدولة من المنظار الشعبي و يطالب بتحديد السلطات الثلاث.

هذه الأخيرة تتردد في رفض الديمقراطية جهرا , و هي تدعو إلى ديمقراطية إسلامية مرجعيتها الشورى .

لكن إذا كانت الشورى لا تتعارض مع الديمقراطية فهي ليست نفسها بالضرورة. و بالتالي فإن تزايد الإقبال على خطاب هذه الحركات اجتماعيا يدفعنا إلى التساؤل عن أسبابه و خلفياته الفكرية و الاجتماعية.

لقد كان لتعثر الدولة القطرية و عجزها عن إقامة تجارب سياسية حديثة, ناجعة في الواقع السياسي و الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي قد هيأ مناخا لاحتجاج قوي ضد النخب الحاكمة و خيبات الأمل المتواصلة في داخل البناءات الاجتماعية , فضلا عن الحرمان من مشاركة سياسية فعالة,

دفع هذه الحركات نحو ترسيخ مسار للمعارضة متجذرة اجتماعيا لم تجد مجالا للتعبير سوى العودة إلى الأصول لمواجهة المشروع الإيديولوجي الحداثي , حيث تم التركيز على إيجاد إسلام سياسي يرجع إلى الثقافة الدينية التي وقع اعتمادها لتحقيق من خلالها ذاتها و حاجياتها الإيديولوجية.و يمكننا من هذا المنطلق أن نفهم جانبا مهما من جوانب الحركات الإسلامية سريعة الانتشار و قليلة الإنتاج الفكري و التأصيل النظري لمسارها السياسي. و اكتفائها عموما بالتركيز على بعض المفاهيم الحداثية التي مارست ضغطا على بنية منظومتها القيمية و السعي إلى تأصيلها و إدماجها جزئيا داخل بنيتها الفكرية .

لقد ظهرت هذه الحركات بصفة علنية واضحة منذ إعلان التعددية السياسية في ثمانينيات القرن الماضي. و قد اندمجت في المنظومة السياسية للمجتمع بناء على تأصيلات شرعية لبعض المفكرين المقربين من إيديولوجيتها, و يكمن هنا ذكر أفكار يوسف القرضاوي الذي يذهب إلى القول بان جوهر الديمقراطية يتفق مع الإسلام, الذي ينكر مثلا أن يؤم الناس في الصلاة من يكرهونه , فكيف في أمور الحياة و السياسة ؟و يفصل مواقفه بنصوص و أحاديث تخلص إلى أن الإسلام قد سبق الديمقراطية في تقرير القواعد التي تقوم عليها و ترك التفاصيل لاجتهاد المساميين وفق أصول دينهم و مصالح دنياهم , ولا يوجد شرعا حسبه ما يمنع من اقتباس فكرة نظرية أو حل عملي من غير المسلمين. ⁽¹⁾

من هذا المنطلق كان دافعنا نحو إلقاء الضوء على المنظومة الفكرية لحركة مجتمع السلم و مقاربتها العملية لمفهوم الممارسة الديمقراطية و حدودها .و علاقة الشورى بالديمقراطية , مع التركيز على بعض النقاط التي تثير الجدل خاصة فيما يتعلق بدور المرأة و التمكين لها سياسيا و تأثير عمليات التنشئة ذات الخلفية الدينية على تصورات الأفراد تجاه مفهوم الديمقراطية و آليات ممارستها.

و قد تضمنت دراستنا بابين: نظري و تطبيقي.

الباب النظري اشتمل على خمسة فصول , يتقدمهم فصل تمهيدي عام يشمل مفاهيم و إشكالية الدراسة و فرضياتها و كذا المناهج المتبعة في الدراسة و الدراسات السابقة.

¹ يوسف القرضاوي، فتاوى معاصرة. دار الوفاء، المنصورة، مصر، 1993، الجزء 2، ص 643

الفصل الأول الذي يتشكل من مبحثين. حاولنا من خلاله إعطاء مقارنة سيسيوتاريخية لمفهوم الديمقراطية و صيرورته التاريخية في مجتمعاتها الأصلية و الظروف التي نشأت فيها و كيفية انتقالها نحو المجتمعات العربية الإسلامية حديثا.

أما الفصل الثاني الذي يشمل مبحثين, مخصص لفهم الظاهرة الحزبية سوسيولوجيا . والمراحل التي مرت بها و انتقالها نحو المجتمعات الإسلامية كمظهر من مظاهر التحديث, و ما خلفته من تأثيرات داخل المنظومة الفكرية و بنية الثقافة السياسية الإسلامية.

في الفصل الثالث حاولنا الاقتراب من مفهوم الشورى الذي تعتمده الحركات الإسلامية في مقابل الديمقراطية. من خلال اقتراب تاريخي سوسيولوجي و تبيان آليات ممارستها و الميكانيزمات التي توفرها للمجتمعات الإسلامية في تسيير أمورها السياسية و كذا مختلف تطبيقاتها في داخل المنظومة السياسية الإسلامية تاريخيا.

في الفصل الرابع و من خلال مبحثين, حاولنا إعطاء مقارنة لمفهوم التنشئة الاجتماعية و السياسية و المجتمع المدني بالنظر إلى العلاقة الوثيقة بينهم, و تتبع المسيرة التاريخية لهذه المفاهيم و كيفية انتقالها و اندماجها في داخل البنية الثقافية للمجتمعات الإسلامية انطلاقا من بيئته الأصلية الغربية.

ثم في الفصل الخامس حاولنا إعطاء نبذة تاريخية عن تشكل حركة مجتمع السلم و التي هي موضوع الدراسة, و التطرق كذلك إلى ممارساتها السياسية داخل النسق السياسي للمجتمع الجزائري, مع التركيز على خلفيتها الأيديولوجية و أفكارها و اقترابها من المفاهيم المستحدثة في داخل البناء الثقافي و الاجتماعي خاصة مفهوم الديمقراطية.

أما فيما يخص الباب الميداني فينقسم إلى أربعة فصول:

الفصل الأول خاص بمنهجية الدراسة و يشمل الإجراءات الميدانية و المنهجية المتبعة.

أما الفصل الثاني فهو يوضح تأثير التنشئة السياسية لأفراد الحزب على تصوراتهم للممارسة الديمقراطية.

و الفصل الثالث يتعلق بتأثير مفهوم الشورى على تصورات المبحوثين نحو الديمقراطية و ممارستها .

و الفصل الرابع يوضح تأثير اقتراب الحزب من مفهوم الديمقراطية على تصورات الأفراد نحو كفاءات و آليات و حدود هذه الممارسة.

و أخيرا كانت نتائج الدراسة العامة و التي نوضح من خلالها نتائج كل فرضية على حدة.

الإطار

النظري

العام

1- أسباب اختيار الموضوع.

2- أهمية الموضوع.

3- الإشكالية.

4- الفرضيات.

5- تحديد المفاهيم.

أولاً: الديمقراطية

ثانياً: الحزب السياسي

ثالثاً: الممارسة

6- الإطار النظري و المفاهيمي العام

7- المناهج المتبعة

أ- المنهج التحليلي الوصفي

ب- المنهج التاريخي

8- الدراسات السابقة.

أ- الدراسات النظرية

1 - دراسة برهان غليون

2- دراسة جوزيف شوم بيتر

3 - دراسة روبرت دال

4- دراسة توكفيل الكسيس

ب- الدراسات الميدانية في الجزائر

1- دراسة عروس الزبير

2- دراسة عبد الكريم بوزولة.

:

-1

:

-

.

-

.

-

.

-

.

-

.

-

:

-

.

-

.

-

.

: -2

.

.

.

.

: -3

20

.

.

.

.

.

.

.

.

19

20

19

⋮

-4 :

:

:1

.

:2

:3

.

-5 :

/ :

.

.

.

(1)

(2)

¹ ناجي علوش، الديمقراطية: المفاهيم و الإشكالات. المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1994، ص76

² نفس المرجع، ص60

(1) .

(2) .

20 .

(3) .

(4) .

:

¹ علي الدين هلال، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1992، ص35

² برهان غليون، حوار من عصر الحرب الأهلية. المؤسسة العربية للدراسات و النشر، عمان، الطبعة الأولى، 1995، ص148

³ عفيفي كامل عفيفي، لأنظمة النيابية الرئيسية منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002، ص14

⁴ René bourreaux, **sociologie generale**.montchrétien, 2ième édition, paris, 1999 , page29

(1) .

:/

(2) .

(3) .

(4) .

:/

- :

- :

(5) .

¹ برهان غليون، نفس المرجع، ص47

² محمد السويدي، علم الإجماع السياسي: ميدانه وقضاياها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص60

³ رجا بهلول، حكم الله، حكم الشعب، دار الشروق، عمان، الأردن، 2000، ص58

⁴ Michel Simon et autres , **dictionnaire de sociologie**. Larousse bordas/her, France, 1999, page58

⁵ محمد السويدي، مرجع سبق ذكره، ص60

(1)

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

"MACHINE"

•

"APPAREIL"

•

•

:

(2)

¹ Michel simon, Ibid, page173

² عصام نعمان، أية ديمقراطية أية وحدة؟ دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1981، ص30

ثالثاً/ الممارسة:

تعتبر الممارسة شرطاً هاماً من شروط التعلم, فالتعلم هو تغير دائم نسبياً في أداء الفرد, حيث تؤدي الممارسة فيه دوراً رئيسياً. فلا تعلم بدون ممارسة الاستجابات التي تحقق اكتساب المهارة المطلوبة سواء كانت مهارة حركية أو لفظية أو عقلية.

1/ اصطلاحاً:

هي تكرار يؤدي إلى تحسين تدريجي في أداء الفرد نتيجة التعزيز الذي قد يكون صادراً عن الفرد نفسه أو من الخارج عن طريق أمداد الفرد بمعلومات عن نتائج استجاباته.

2/ شروط الممارسة:

هناك شروط تحقق الممارسة الفعالة في مواقف التعلم المختلفة, وتختلف أهمية هذه الشروط باختلاف نوع العمل أو المهارة المطلوب اكتسابها, كما تتوقف أهمية هذه الشروط على توفر شروط التعلم الأخرى, والظروف التي يتم بها الموقف التعليمي. ومن هذه الشروط:

أ/ تجانس العمل التعليمي:

يعتبر تجانسه من أحد الشروط الرئيسية للممارسة بالإضافة إلى أنه ذو أهمية في تعلم المهارة, وفي اكتساب المفاهيم. لذلك فمن الأفضل لتحقيق فاعلية التعلم وانتقال أثره و المواقف التالية سواء داخل الحزب أو خارجه الاهتمام بقدر بسيط من المعلومات أو المعارف المتماكة حتى يتم التمكن فيها, ثم الانتقال إلى الوحدة التالية مما يدفع من مستوى حافز الاكتشاف.

ب/ نوع التعلم :

تختلف طريقة الممارسة باختلاف نوع التعلم المستخدم. ففي التعلم بالاستقبال مثلاً يتلقى المتعلم مادة التعلم في شكل مجموعة حقائق أو مجموعة مبادئ, ثم يقوم بممارسة تعلم هذه المادة ومحاولة استدعائها بعد ذلك أما بشكل حرفي أو باستدعاء أجزاء منها.

ج/ معرفة نتائج الممارسة:

معرفة النتائج يعتبر تعزيزاً أو دافعية, والتعزيز الذي يحصل عليه الفرد في شكل معرفة نتائج الممارسة يحقق الهدف الرئيسي من الممارسة كشرط أساسي من شروط التعلم.

د/ تحديد شكل الاستجابة :

يجب أن تحدد طبيعة وشكل الاستجابة التي يصدرها الفرد خلال الممارسة قبل بدايتها لما لذلك من أثر على الأداء في مواقف التعلم المختلفة. فقد تكون الاستجابة علنية مثل عملية تكوين الاستجابة الملائمة، واختيار الاستجابة المناسبة من عدة استجابات.⁽¹⁾

و نقصد بالممارسة في هذا البحث كل الأفعال و الحركات الإرادية التي تصدر من طرف المناضلين في المواقف اليومية داخل النسق الحزبي، و كذلك خارجه،و في تعاملهم مع أفراد المجتمع بصفة عامة و مواقفهم الملاحظة من قضايا سياسية محددة.

رابعاً/ التنشئة السياسية:

إنها العملية التي يتم بواسطتها اكتساب المواطن للقيم و الاتجاهات السياسية التي يحملها معه في مختلف الأدوار الاجتماعية و بأنها تلك العملية التي يتعرف من خلالها الفرد على النظام السياسي و التي تقرر معارفه للسياسة و ردود أفعاله تجاه الظاهرة السياسية⁽²⁾

أما دور كاييم فيعتبرها عاملاً أساسياً في تكوين وبناء شخصية الفرد ،و تأثير الأجيال الأكبر سناً على الأجيال التي ليست مؤهلة بعد للحياة الاجتماعية و تهدف إلى إيقاظ وتنمية القدرات العقلية والأخلاقية في المجتمع و البيئة المعاشة⁽³⁾

أما غي روشيه فيرى بأنها مسار يتعلم فيه الفرد ويتبنى طول حياته العناصر السوسيوثقافية لوسطه و يدمجها في تركيبة شخصيته تحت تأثير التجربة و العوامل الاجتماعية ذات الدلالة، و التي بواسطتها يتكيف مع المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه .

وكذلك مارغريت ميد التي تعتبرها مسار يندمج بواسطته الفرد في المجتمع بتبنيه لقيمه و معاييرهِ و رموز ذات دلالة تلقن الثقافة بواسطة العائلة ،المدرسة ،و أيضاً بواسطة التخاطب و المحيط .⁽⁴⁾ أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتم التعامل معها على أساس مساهمتها في بناء الشخصية الأمريكية و إدماج الأقليات و مختلف الجماعات المشكلة لها .⁽⁵⁾

في المجتمعات المعاصرة توجد بعض أزمت التكامل الوطني وجماعات مختلفة عرقياً و لغوياً ودينياً، تجعل من عملية بناء الأمة أمراً مستعصياً .

¹ عفيفي كامل عفيفي، نفس المرجع السابق، ص 59

² نادية حسن سالم، التنشئة السياسية للطفل العربي، المستقبل العربي، بيروت، العدد 51، 1983، ص 54

³ نقلاً عن: توم، بوتومور، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري، دار المعارف، القاهرة، 1978، ص 308

⁴ نقلاً عن :

René Bourreaux , *sociologie générale*. Montchrestien, 2ieme édition, paris, 1999, page190.

⁵ محمد علاجاسم، بعض ملامح التنشئة الاجتماعية للطفل في الخليج العربي، جامعة بغداد، العراق، 1971، ص 8

هذه الجماعات التي لم يتم استيعابها في النسيج الاجتماعي و من هنا تصبح التنشئة السياسية ضرورية لتوحيد الشعور العام و توجيه الفكر السياسي للأفراد نحو مزيد من الوحدة.

وقد شرعت الدول النامية مباشرة بعد استقلالها في عمليات تحديث اقتصادية وسياسية واجتماعية و محاولة إحلال نسق من القيم السياسية محل منظومة القيم التقليدية.

هناك العديد من التعاريف لكننا اقتصرنا على هذا الحد ،و يمكننا الآن أن نستنتج أن التنشئة السياسية هي تنمية معايير وقيم محددة من طرف النظام السياسي في عقول المواطنين باستخدام وسائل مختلفة، يلجا إليها المواطن طيلة حياته حيث تعمل على ترسيخ تلك القيم والمعايير لكي يتقبل النظام من جهة و يستمر النظام من جهة أخرى.

و تعتبر التنشئة السياسية من أهم وظائفه حيث يجند موارده وخبراته من اجل تحقيق تنشئة تضمن له الولاء و تمنحه الشرعية.

ورغم حداثة المفهوم إلا أن الحضارات القديمة أولته الكثير من الاهتمام.حيث يشير أفلاطون إلى ضرورة رعاية من سيتولى الحكم رعاية خاصة، تهتم بتهذيبهم وزرع الصفات الحسنة فيهم.و ركز كذلك كونفوشيوس على أهمية أن يتمرن من سيؤول إليه الحكم على حسن معاملة الناس و قيادتهم وفقا لمبادئ عادلة .وان يبدأ ذلك في أسرته .⁽¹⁾

و في هذا البحث نقصد بالتنشئة السياسية مجموع القيم و المعايير السلوكية التي يتلقاها المناضلين سواء داخل هياكل الحزب أو من خلال المؤسسات التي يكتسب منها أفكاره و توجهاته السياسية

...

:

-6

(2)

¹ علاء حمروش، تاريخ الفلسفة السياسية.دار التعاون للطبع و النشر، بيروت، 1986، ص 48

² توم بوتومور، علم الاجتماع السياسي. تر:مختار الهواري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص56

.

.

.

(1) .

.

¹ Bernard denni, **sociologie du politique**. Presse universitaire de Grenoble, 1990, page51

(1) .

:

/

:

/

(2) .

(3) .

¹ الهادي خالدي و فدي عبد المجيد، المرشد في المنهجية و تقنيات البحث العلمي. دار أمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 1996 ، ص22

² مورييس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية. ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون، دار القصة للنشر، الجزائر ، 2004 ، ص105

³ نفس المرجع، ص106

: -8

: /

: /1

.

.

5

.

.

.

:

.

.

.

.

:

-3

-2

-1

.

.

:

.

.

.

...

.

.

.

.

40

(1)

:

/2

.

.

(1) .

Joseph Schumpeter : /3

:

. -

-

. -

.

.

.

.

()

.

.

.

¹ برهان غليون، حوار من عصر الحرب الأهلية. المؤسسة العربية للدراسات و النشر، عمان، الطبعة الأولى، 1995، ص1-103

(1)

Tocqueville Alexis de :

/5

¹أحمد إبراهيم وآخرون، الديمقراطية المفهوم والممارسة. المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا ، 1996 ، ص 145 نقلا عن:
Robert Dahl, **democracy and its crisis** .YALE university press, 1989, p 66

:

.

(1).

:

/

:

/1

-2005

"

"

:

. 2006

:

:

.

.

.

.

.

:

()

:

.

:

.

¹ Dmitri George Lavroff, **histoires des idées politiques depuis le XIX..** 7ième édition , Dalloz, paris,2000, page 24-27:
:نقلا عن Alexis de Tocqueville , **democracy in america**. London, oup, 1961, page 58.

:

:

(1)

¹ عروس الزبير، التيارات الإسلامية و اتجاهاتها في الجزائر(دراسة في الخطاب و أشكال التنظيمات التوجهات الدينية).دكتوراه دولة بجامعة الجزائر، معهد علم الاجتماع، سنة 2005،-، 2006، ص98

:

.

.

:

.

() .

:

-

.

-

.

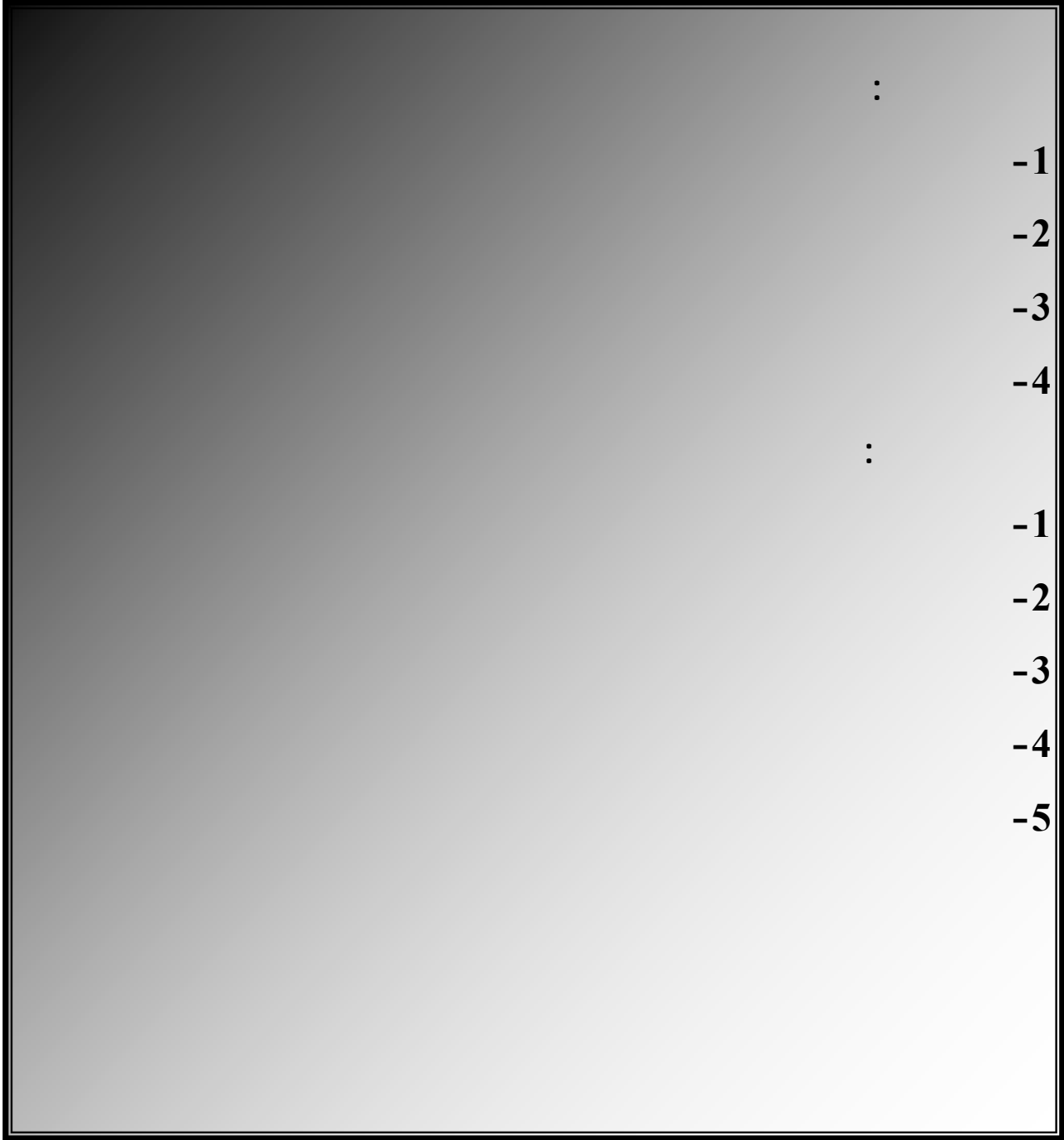
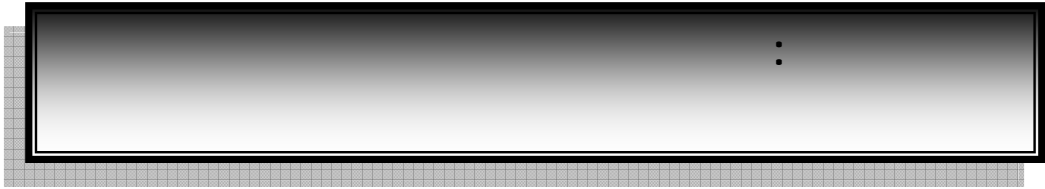
.

-

.

(1)

¹ عبد الكريم بوزولة ، (الحركات الإسلامية من الإطلاق إلى النسبية) , رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد علم الاجتماع، 2000، ص58



:

.

(1).

¹ عبد المجيد امزيان، (الديمقراطية و الإسلام)، مجلة المجلس الإسلامي الأعلى، العدد 4، 2000، ص 26

: :

:

-1

18 17

(1)

(2) ·

(ETAT-NATION)

-

.

.

...

(3)

.

.

)

.

.

.

.

.

(1) ليسلي ليبسون، الحضارة و الديمقراطية.ترجمة فؤاد مويستاتي وعباس العمر،دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان، بدون سنة، ص227
(2) خليفة الكواري و آخرون، حوار من أجل الديمقراطية. دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، الطبعة 1، 1998، ص47
(3) عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998، ص24

(1).

: -2

17 : -

1815

. 1789

.1825

(Germain De Staél)

16

1791

1789

(2).

¹ ليسلي لبيبسون، نفس المرجع ص230

² Dmitri georges Lavroff, opcit, page15

(1) .

:

.1840 – 1830

xIx

(2) .

(3) .

:

¹ إبراهيم سعد الدين و آخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، لطبعة الثانية، 1987، ص38

² Dmitri Georges lavroff , op.cit , page85

³ سعد الدين إبراهيم و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص40

(1) .

:(Démocratie directe)

-3

-

:Démocratie Représentative:

-

()

¹ Dmitri Georges lavroff , Op.cit , page86

(1)

: Démocratie Semi Directe

-

:

-1

:

-2

:

-3

:

-4

:

-5

:

(2)

¹ عبد الغني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية: أسس التنظيم السياسي** . منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1991 ، ص 202
² نفس المرجع، ص 212

:

:

:

-

(1)

:

-

.()

(2)

:

-

¹ خليفة الكواري و آخرون، حوار من اجل الديمقراطية. مرجع سبق ذكره ، ص 146
² نفس المرجع ، ص 148

(1)

:

-

(2)

:

-

(3)

¹ نفس المرجع ، ص150
² خليفة الكواري و آخرون، نفس المرجع ، ص152
³ نفس المرجع ، ص 155

:

-1

:

(1) .

:

-

:

-

(2) .

(3) .

¹ Anthony giddens , **la constitution de la société**, paris puf, 1987 , page 82

² عصام نعمان، أية ديمقراطية، أية وحدة؟. دار الطليعة للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1981، ص8

³ إبراهيم سعد الدين و آخرون، المجتمع و الدولة في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى، 1988، ص 188

(1).

" "

(2)

:

(3)

(4)

¹ ناجي علوش، الديمقراطية: المفاهيم و الإشكالات. المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى، 1994، ص12

² أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص 84

³ عصام نعمان ، مرجع سبق ذكره، ص 11

⁴ ناجي علوش، مرجع سبق ذكره ، ص 15

(1)

(2)

¹ أحمد شكر الصبيحي ، مرجع سبق ذكره، ص 127
² نفس المرجع ، ص 128

(1) . (/) (

:

(2) .

(3) . ()

¹ أحمد شكر الصبيحي ، نفس المرجع السابق ، ص 132

² Juliette bessis, **Maghreb la traversée du siècle**. L'harmattan, paris, 1997 , page 52

³ Pierre Boyer .l'évolution de l'Algérie médiane. **Ancien département d'Alger de 1830-1956**.maison neuve , paris, 1960 , page62

(1)

-3

:

3

" "

()

(2)

1830

(3) .(musulman français)

(indigène)

¹ Kamel fillali,(**les kulougalis.ces algériens d'origines turques**).papier présenté à la 13 ième conférences des études othomanes, CIEPO, vienne, du 20-25/10/1998

² عبد الغني مغربي، **الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون**.ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986 ، ص 157

³ Mahfoud bennoune, Ali el kenz, **le hasard et l'histoire**. Editions ENAG, Alger, tome1, 1990, Page 16

1930

(1)

: 04

1870-1830 :

1954 1910 :

19

1962 – 1954 :

: -4

: -

¹ André nouschi , **.la naissance du nationalisme algérien.(1914-1954).**paris minuit, 1969, page 11

1912

1881

(F.I.A) "

"

(1) .

:

-

(2) .(classe nation) -

1932

...

(3) .

¹ Mohamed teghia , **l'Algérie en guerre** . office des publications universitaires, Alger, 1988, page 44

² A ndr  nouschi, **Alg rie culture et r volution.l'histoire  mmidiate**. Edition seuil, Paris , 1977, page124

³ Charles robert ag ron , **.histoire de l'Alg rie contemporaine**. presse universitaires de France , tome 2, paris1979, page 583

(1)

1926

19

¹ سليمان الرياشي و آخرون ، الأزمة الجزائرية: الخلفية السياسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان، الطبعة الثانية، 1999، ص 25

:

4) :

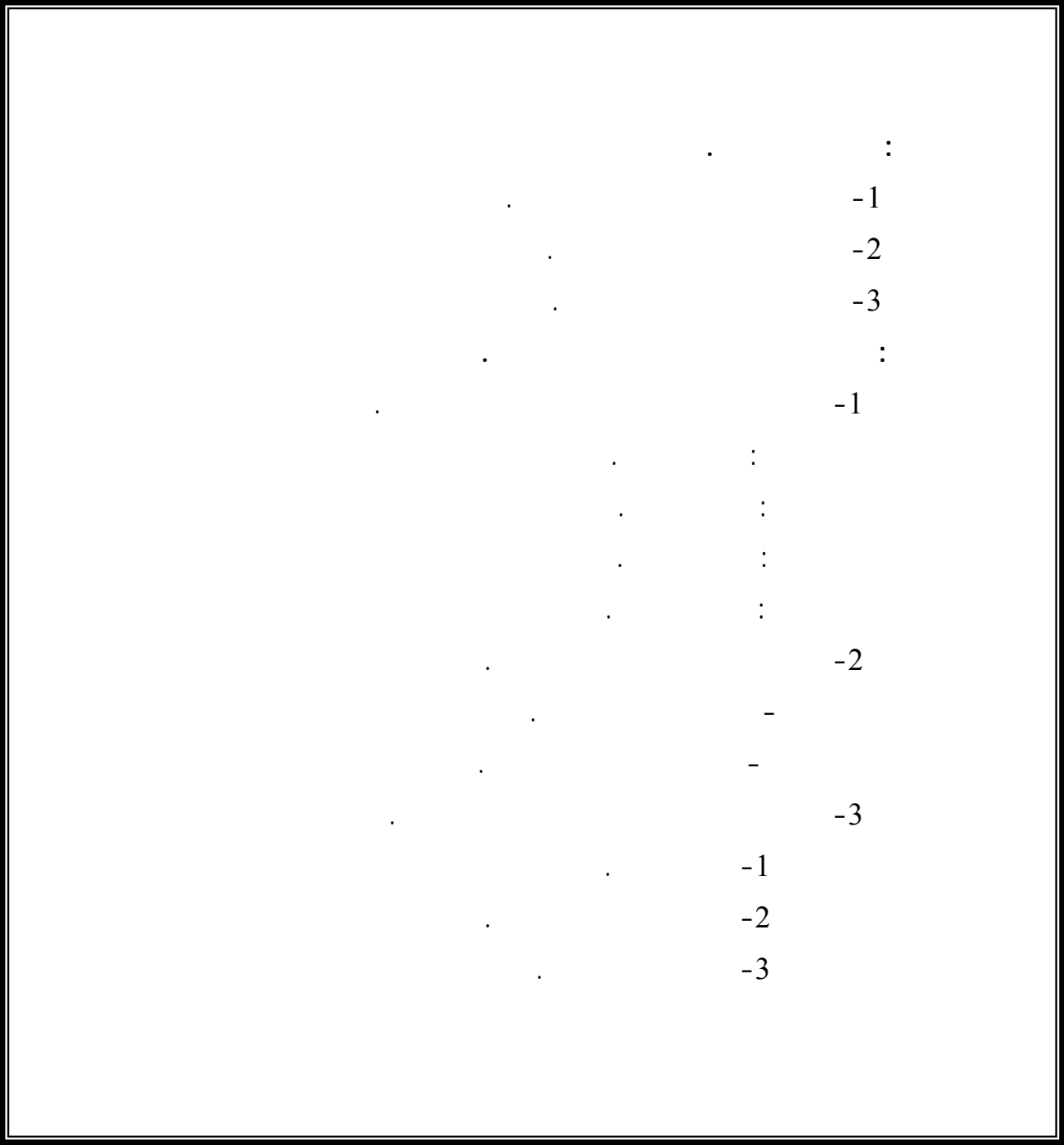
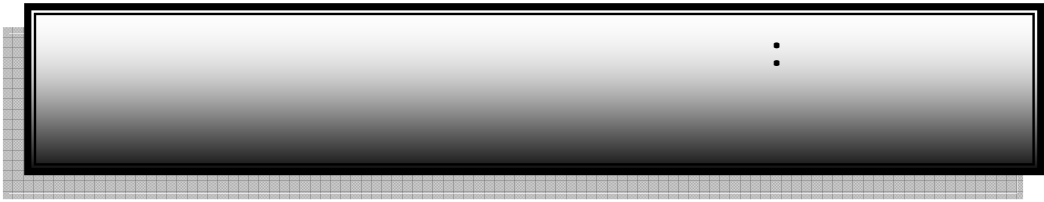
.(

1964

1965

(1)

¹ميلود سفاري،(الصراع بين الدين و الايدولوجيا في الجزائر غداة الاستقلال) ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد2، 1991، ص 28



⋮

(1)

¹ Danièle louis seiler, **les partis politiques**, Armand colin, paris, 1993 , page 33

(¹) محمد صالح و آخرون، الديمقراطية المفهوم و الممارسة: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر - جامعة الخرطوم ، شعبة العلوم السياسية، الطبعة 1، 1996 ص 87-96.

" "

" (1) " "

19

1806

1798

1760

" 1819 "

(2) 1820

(3)

-2 :

(1) محمد صالح و آخرون، الديمقراطية المفهوم والممارسة : مرجع سبق ذكره ، ص 97.

(2) نفس المرجع ، ص92

(3) ليسلي ليبسون، مرجع سبق ذكره ، ص 117

(1)

-3

(2)

(3)

(4)

(1) ليسلي ليبسون، نفس المرجع ص 96.
(2) محمد صالح و آخرون، الديمقراطية: المفهوم و الممارسة. المركز العالمي للدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر، جامعة الخرطوم ، الطبعة الأولى، 1996، ص 106
(3) قافا سييف ، الدولة و الحزب و الديمقراطية. ترجمة: ماهر لقطينة، دار ابن خلدون، الطبعة الثانية ، 1980، ص 30
(4) نفس المرجع ، ص 31

4- الحزب في المفهوم الإسلامي:

الحزب لغويا هو جماعة من الناس ، و الجمع أحزاب و هم جنود الكفار تآلبوا و تظاهروا على حرب النبي (ص).⁽¹⁾

و هو تجمع الشيء، فمن ذلك الحزب جماعة من الناس. و الطائفة من كل شيء حزب.⁽²⁾ من خلال عينة التعاريف هذه نكتشف الاتفاق على معنى للحزب ذو امتداد تاريخي مرتبط بحدث تاريخي في عهد النبي(ص) حين اتفق الكفار على محاربته، ذلك أن هذا المفهوم أطلق لأول مرة في التاريخ الإسلامي على أول حلف يتفق فيه الكفار على محاربة الرسول(ص). و قد وردت كلمة حزب في القرآن عشرين مرة بصيغ مختلفة.

الفكر الإسلامي السياسي لم يقدم رؤية متماسكة و واضحة في مسألة الحزبية، فكلمة الأحزاب مكروهة أصلا عند المسلمين، و وقعها بغیض لدى حسه و سمعه لأنها تعود بالذكرى إلى الأحزاب الذين هم أعداء الإسلام الذين حاربوه.⁽³⁾

لذلك فإن مفهوم الحزب ليس مقبولا لذاته مطلقا و لا مرفوضا أيضا ، لكن معيار القبول للحزب و من ثمة للتحزب هو مضمون الأهداف و الأغراض و المقاصد التي قام عليها.⁽⁴⁾ و المصطلح الذي يتعامل معه الإسلاميون و يفضلونه عليه هو مصطلح الجماعة.

¹ ابن منظور ، لسان العرب .دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون سنة ، الجزء الثالث ، ص 148

² الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن. دار القلم ، دمشق، 1992 ، ص 321

³ فاروق عبد السلام ، الإسلام و الأحزاب السياسية. مكتبة قلوب ، القاهرة ، 1987، ص 15

⁴ محمد.عمارة ، (الإسلام و التعددية الحزبية) ، مجلة العربي ، السنة الخامسة و الثلاثون، العدد403 ، الكويت، جوان 1992، ص 30

· :
: -1

:
- :

()

:
-1 :

·

·
·

(1) ·

· : -2

” ”

(¹) إسماعيل زروخي، الدولة في الفكر العربي الحديث، دراسة فلسفية فكرية، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة الطبعة الأولى، 1999، ص22.

(1)

(2)

-3 :

(3)

-4 :

(¹) إسماعيل زروخي، مرجع سبق ذكره، ص25
(²) نفس المرجع ، ص27
(³) نفس المرجع ، ص28

(1)

:

-

"

"

(2)

:

:

-1

(3)

(4)

:

-2

(¹) نفس المرجع ، ص33.

(²) إسماعيل زروخي، مرجع سبق ذكره، ص35.

(³) نفس المرجع، ص 41

(⁴) محمد عابد الجابري ، وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الرابعة، 1974، ص92

(1) .

:

-

(2)

:

-

(3) ...

¹ إسماعيل زروخي، نفس المرجع ، ص 45

(²) إسماعيل زروخي، مرجع سبق ذكره ، ص49.

(³) نفس المرجع ، ص58

:

(1)

"

"

(2)

·

-

¹ علي بودريالة ، منهج التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي . دار قرطبة للنشر و التوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2005، ص 147

² روجي غارودي ، الأصوليات المعاصرة: أسبابها و مظاهرها. دار عام ألفينين باريس ، الطبعة الأولى، 1999 ، ص 85

(1) .

(2) .

:

-

-

.

-

¹ علي بودر بالة ، مرجع سبق ذكره ، ص 27

² فيليب برو ، علم الاجتماع السياسي . ترجمة محمد عرب صا صيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، الطبعة الأولى، 1998، ص48

(1) .

:

.

"

"

"

"

"

"

.

" .
.

"

(2) .

:

-

.

-

.

-

"

"

.

-

(3) .

¹ علي بودريالة ، مرجع سبق ذكره ، ص 29
² روجي غارودي ، مرجع سبق ذكره ، ص 76
³ علي بودريالة ، نفس المرجع ، ص 37

»

»

.

(1) .

:

-3

:

-1

1965

1964

.

.

.

(2) .

(3) .

¹ حسن صعب وآخرون ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1987، ص 135

² ميلود صفاري، (الصراع بين الدين والايديولوجيا في الجزائر غداة الاستقلال) ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد02 ، 1991، ص8

³ Mohamed Tahar ben Saada, **le régime politique algérien**. ENAL , Alger, 1992, page 46

1962

(MTLD)

(1)

1964

(2)

(3)

” ”

1963

(l’Humanisme Musulman)

(¹) مسعود بوجنون، الحركة الإسلامية الجزائرية سنوات المجد والشؤم، ترجمة عزيزي عبد السلام، دار مدني، الجزائر، 2002، ص15.
(²) نفس المرجع ، ص 17
(³) نفس المرجع ، ص5

(1)

(FAC centrale)

(2)

(3)

:

:2

1947

(¹) نفس المرجع ، ص 19
(²) ميلود سفاري ، مرجع سبق ذكره ، ص 35

³ Mahfoud keddache, **la vie politique A alger**. SNED, Alger, 1970 , page 248

(1)

1928

(2)

" "

(3)

1976

" "

(¹) عروس الزبير، التيارات الإسلامية واتجاهاتها في الجزائر (دراسة في تحليل الخطاب وأشكال التنظيمات ذات التوجهات الدينية)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2005-2006، ص 127.

² Rachid tlemçani. **Elections et élites en Algérie**. Chihab éditions. 2003. page 96

(³) مسعود بوجنون. مرجع سبق ذكره. ص 36

.

.

(1) .

.1974

.

(2) .

.

.

1988

(2002/1992)

1988

(3) .

¹ نفس المرجع ، ص 41

² مسعود بوجنون ، مرجع سبق ذكره ، ص 49

³ Eric Neveux, **sociologie des mouvements sociaux**, la découverte, paris , 2004 , page 89

:

1- تعريف الشورى.

2- كيف تتم الشورى.

3- تاريخية الشورى.

أولاً: في العرف القبلي.

ثانياً: في مكة قبل الإسلام.

ثالثاً: بعد ظهور الإسلام.

أ- من بعثة الرسول إلى الخلفاء الراشدين.

ب- من دولة بني أمية إلى العصور المتأخرة للخلافة العثمانية.

4- سوسيولوجية الشورى.

1- تعريف الشورى :

الشورى في اللغة العربية تعني عرض الرأي و أخذه و تستلزم وجود طرفين، الأول يعرض ويقدم رأيه أو فكرته، و الثاني يسمع رأي الأول و يقبل ما يشير به، و ينبغي أن يكون الموضوع قابلاً لوجود رأيين، إذ لا مشورة في أمر فيه نص. وقد ذكر مفهوم الشورى في القرآن على أربع صفات:

- صفة مصدر الفعل تشاور (فان أرادا فصلا عن تراض منهما و تشاور).*

- صفة فعل الأمر من الماضي شاور (و شاورهم في الأمر).**

- مصدر الفعل الماضي شار (و أمرهم شورى بينهم).***

- الفعل أشار حيث ذكر القرآن إشارة مريم لوليدها(فأشارت إليه)****

و الإشارة قريبة من الشورى و مرتبطة بها، فاصلها الجذر الثلاثي شَوْر. والذي قد يكون حركة حسية باليد أو العين أو إشارة معنوية بتقديم الرأي والاقتراح وهي الشورى.⁽¹⁾

2- كيف تتم الشورى :

يرى الكثير من المفكرين المسلمين أن الشورى تعود على المسلمين عموماً، فكل فرد في الأمة الحق في تقديم المشورة بما يناسب مصالحها .

يرى عبد المجيد امزيان أن الشورى في الإسلام مبدأ ثري بمقاصده لكنه لم يطبق في المؤسسات المناسبة، و كانت سياسات العصبية و المطالبة لا تعبر أي اهتمام لمبادئ الإسلام.⁽²⁾

لم يحدد القرآن كيفية مشاورة المسلمين بل ترك ذلك لهم باعتباره شكلاً أو ترتيباً إجرائياً قد يتحقق بالاستفتاء العام أو بانتخاب ممثلين عن الأمة و قد تتحقق باختيار أهل الحل و العقد أو بغير ذلك.

ما هو موضوع الشورى ؟

الشورى كلمة عامة تستغرق كل صور الأمر و مجالاته و حالاته وألوانه. كل أمر يهم المسلمين و يحتاج إلى سماع آرائهم و اخذ شورا هم لا بد من مشاورتهم فيه.

* سورة البقرة الآية 233

** آل عمران الآية 159

*** الشورى 38

**** مريم 29

¹ و هبة الزحيلي و آخرون، الشورى في الإسلام، المطابع التعاونية، عمان، 198، ص 61

² عبد المجيد امزيان ، (الشورى و الديمقراطية) ، مجلة المجلس الإسلامي الأعلى، العدد 4 ، 2000 ، ص 10

و قد أورد البخاري في كتابه الاعتصام بابا للشورى، و جعل له ترجمة طويلة في فقه أحاديث الشورى.

3- تاريخية الشورى:

الشورى جزء من منظومة فكرية تعلن حضور الإنسان و مسؤوليته عن التغيير ، و من ثمة ضرورة مشاركته في صناعة حاضره و مستقبله . فالإنسان الذي تعلمه عباداته أن يشارك الآخرين مشاكلهم من خلال الصوم و الزكاة ، و تزكي فيه ثقافته و روح المسؤولية للبذل في خير المجتمع . هذا الإنسان لا يمكن إقصاؤه عن عملية صنع القرار في مجتمعه ، ولا عن عملية المراقبة في ذلك المجتمع . لذلك كانت الشورى منتجا طبيعيا لتلك المنظومة.

أولا- الشورى في العرف القبلي :

كانت تتم فيما يعرف بمجلس القبيلة و التي هي جماعة من الناس ينتسبون لجد واحد و تجمعهم رابطة الدم. ويحملون واجبات مشتركة في الدفاع عنها التي هي وحدة اجتماعية في النظام القبلي البدوي.

و ينبغي لاختيار سيد القبيلة توفر مجموعة شروط، كالشجاعة، و رباطة الجأش، و الصبر. و بالرغم من اختياره لسيادة القبيلة إلا أن صلاحياته محدودة حيث يؤول الأمر إلى مجلس القبيلة في إشهار الحرب و عقد السلم .

إن طبيعة البدو و شعورهم بالمساواة جعلتهم يحلون مشاكلهم عن طريق الشورى و النقاش داخل مجلس القبيلة، و الذي يعتبر دار ندوة يستطيع كل فرد حضوره والتحدث فيه، و إبداء رأيه. و هو غالبا ما يجتمع في بيت شيخ القبيلة يوميا.

وحيث انه لم تكن لمجلس القبيلة سلطة تنفيذية كان لا بد أن تكون قراراته بالإجماع. و من وظائفه فك و تسوية الخلافات التي تنشب بين أفراد القبيلة.⁽¹⁾

ثانيا- الشورى في مكة قبل الإسلام :

بالرجوع إلى المصادر التاريخية يمكننا أن نلاحظ أن الشورى كانت سائدة في مكة قبل وجود الإسلام . و يستدل الكثير من المؤرخين بدار الندوة التي بنتها قريش، و التي كانت قريبة من الحرم

¹ و هبة الزحيلي و آخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 23

بغية كسب الشرعية. حيث كانت محلا لإدارة شؤون مكة المختلفة و مناقشة أمور السلم و الحرب، و تنظيم المبادلات التجارية و القوافل و عقد الاتفاقيات. وكان لا يدخلها إلا كل فرد بلغ 40 سنة⁽¹⁾. وانطلاقا من ذلك يمكننا القول أن أولى مؤسسات الشورى قد تم بلورتها بصفة واقعية في هذه المرحلة، و تحديد الشروط المطلوبة للانضمام إليها بمثابة شروط الترشح لعضوية هذه البنية الاجتماعية الفعالة داخل المجتمع القبلي .

ثالثا- الشورى بعد ظهور الإسلام :

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى قسمين، بالنظر إلى طبيعة كل مرحلة و ممارساتها، وما ترتب عنها في واقع المجتمع خلال فترة زمنية معينة .

أ : من بعثة الرسول إلى الخلفاء الراشدين :

استشار الرسول (ص) الصحابة في عديد المواقع و الأحداث، نذكر على سبيل المثال في موقعة احد حيث نزل عند رغبة الأغلبية رغم عدم موافقته على ذلك. و رغم نتائج المعركة و الخسائر التي لحقت بجيش المسلمين جراء ذلك نزلت أية تقر مبدأ الشورى و تدعو إليها (فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر)

و إقرار الآية في صيغة الأمر يدل أن الشورى مأمور بها، و هي واجبة و ليست تطوعا أو مندوبة و هذا يشمل حكام المسلمين جميعا تماما كما شمل النبي.

في هذا الأمر يرى محمد الغزالي أن مبدأ الشورى هو المظهر الأساسي للحرية السياسية في الإسلام ، و هو فريضة شرعية في جانب مهم من جوانب الحياة داخل الدولة الإسلامية و ليس مجرد حق أو وظيفة كما هو الحال في الفكر السياسي المعاصر.⁽²⁾

بعد وفاة الرسول (ص) لم يعين خليفة من بعده. و ترك الأمر للمسلمين لاختيار من يرونه أهلا لذلك بناء على التشاور.

تم الاجتماع في سقيفة بني ساعدة و رأى كل طرف أن له الحق في الخلافة، فقام عمر بن الخطاب و اقترح أبا بكر الصديق لمكانته و سبقه للإسلام، فاجتمع أمر المسلمين عليه و تمت مبايعته.

¹ وهبة الزحيلي و آخرون، نفس المرجع ، ص 42

² محمد عمارة، الإسلام و حقوق الإنسان، ضرورات لا حقوق. عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت، 1989، ص 45

بعد مرض أبي بكر دعا المسلمين إلى البحث عن خليفته في فترة حياته، خشية الاختلاف. لكن لم يحدث الاتفاق بينهم و فوضوا إليه الأمر، وقالوا إنما رأينا هو رأيك فعهد بالخلافة إلى عمر بن الخطاب. بعد مشاورته طائفة من المتقدمين و أصحاب الرسول .

و كذلك الأمر بعد حادثة الطعن التي تعرض لها عمر. حيث شكل مجلسا من ستة أشخاص و أمرهم بالاجتماع في بيت ادهم و اتخاذ قرار في مدة أقصاها ثلاثة أيام.

تم من خلالها مبايعة عثمان بن عفان خليفة له. و تم الأمر تماما كسابقه بعد حادثة اغتيال عثمان ،اجتمع الناس و بايعوا علي بن أبي طالب خليفة له في المسجد .⁽¹⁾

يرى الدكتور لؤي صافي أن الإجماع المشار إليه ، يعتبر إجماعا على اجتهاد و ليس إجماعا على نص، لذلك فان مصداقية هذا الإجماع ترتبط بمصداقية هذا الاجتهاد و صحته. فإذا اضطرب الاجتهاد لم يصح الاستدلال به ، و يضيف بان أهمية تجربة الرعيل الأول السياسية لا تعود إلى قدسية أشخاصهم، بل إلى مساهمتهم في تحويل الفكرة و المثال إلى واقع معاش و أفعال منجزة.

ومن جهة أخرى فان نموذجية تجربتهم يجب أن تبنى على فهم صحيح و واضح للمبادئ التي وجهتهم، والقواعد السلوكية التي ضببطت تعاملهم. أما تقليدهم تقليدا أعمى ، واتخاذ البنيات السياسية و المؤسسات السلطوية التي طوروها و اعتمدها نموذجا عاما يحتذي به في كل مكان و زمان ، فذلك عمل غير علمي يتعارض مع مبادئ التفكير السليم.⁽²⁾

إن ممارسة الشورى في صدر الإسلام تمثل مرحلة من التغير و التطور، لم تصل إلى الكمال والاستقرار حيث لم تضع قواعد واضحة و صريحة و صارمة لانتخاب الخليفة في كل الظروف. و كانت محاولة لإرساء بعض الأصول في اختيار الخليفة بالاستناد إلى خبرة قليلة و معرفة بسيطة تعطي للخلافة في هذه المرحلة طابعا جمهوريا. إذ أنها تستند إلى نوع من الانتخاب، فمرة انتخاب مباشر و أخرى تسمية يسبقها معرفة رأي الناخبين و حيناً آخر انتخابا يقوم به الزعماء، وهو في جميع الحالات يقتصر على فضاء المدينة.

ب- من دولة بني أمية إلى العصور المتأخرة للخلافة الإسلامية:

في هذه المرحلة حدثت تغيرات في طبيعة السلطة السياسية، حيث كان نظام الحكم الأموي يقوم على ركنين. الخلافة و ولاية العهد . لقد حصروها في أسرتهن ، وجعلوها ملكا خاصا بهم .

¹ محمد سعيد رمضان البوطي، الشورى في عهد الخلفاء الراشدين. المطابع التعاونية، عمان، 1989، ص 11
² لؤي صافي، الدولة الإسلامية بين الإطلاق المبدئي و التقيد النموذجي، مجلة المستقبل العربي، العدد 24، 1993، ص 97

وعندما أراد معاوية أن يعهد الخلافة لابنه يزيد، لقي معارضة شديدة من غالبية المسلمين، خاصة من أبناء الصحابة. حيث أنكروا عليه فعلته و ألزموه بإتباع إحدى الطرق التي تعارفت عليها الأمة في اختيار الخليفة⁽¹⁾.

أما فيم يخص الدولة العباسية التي قامت على أنقاض سابقتها الأموية ، فإن الأمر لا يختلف كثيرا . فطبيعة الحكم بقيت وراثية على طريقة ولاية العهد . مع ملاحظة بعض التحسينات في مظاهر ممارسة الشورى .

حيث تم في هذه المرحلة الاعتماد على متخصصين و علماء وأهل الرأي . وتم اتخاذ الوزراء كمساعدين للخليفة ينوبون عنه في حكم البلاد ، وتم تنصيب العمال للإشراف على الضرائب . وأصبحت الوزارة الثانية بعد الإمامة .

يقسمها الماوردي إلى وزارة تفويض و هي تفويض الأمر من طرف الإمام لفرد معين لتسيير الأمور و هي تشبه رئاسة الوزراء اليوم ، و وزارة تنفيذ يكون فيها الوزير وسيطا ينفذ الأوامر لكن هناك محاولة تبدو لي جديرة بالاهتمام في تاريخ الإسلام السياسي رغم محدوديتها زمانا و مكانا . تتعلق بنظام الشورى في الدولة الموحدية ، أين تم تطويره بصفة واضحة رغم استثنائهم الخلافة من الخضوع للشورى حيث كانت وراثية . و كانت تتم على مستويات:

المستوى الأول: أهل العشرة: و هي هيئة تمثل القبائل التي دخلت في الدعوة، وهم بمثابة الوزراء.

المستوى الثاني: أهل الخمسين: و كانوا أصحاب المشورة الخاصة، و تضم أخوة الحاكم ثم توسعت لتضم سبعين شخصا ، وكانت مهمتهم بالإضافة إلى الاستشارة تنفيذ القرارات .

بعد وفاة ابن تومرت اتفق أعضاء الهيئة الشورية على تولية عبد المؤمن ، الذي أسس هيئة أشياخ الموحدين بديلا لأهل الجماعة و أهل الخمسين .

ومن أهم انجازات عبد المؤمن هيئة الحفاظ الذين بلغ عددهم ثلاثة آلاف ، اخذوا بنظام تربوي ذي شقين يقوم على حفظ كتب المهدي أولا، ثم التدريب على ركوب الخيل و الرماية والسباحة ، ثم عيّنهم موظفين محل الموظفين السابقين من الأشياخ الذين نقلهم إلى حضرته للمشورة .

هكذا استطاع الموحدون من إنشاء جهاز إداري ذو ثقافة موحدة . و يمكن اعتبار هذا التنظيم على بساطته نقلة نوعية في الفكر السياسي الإسلامي و توجهاته في ممارسة الشورى⁽²⁾.

¹ و هبة الزحيلي و آخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 224

² نفس المرجع ، ص 370

إن استقراء آيات الأحكام في القرآن يبين أن أحكامه تفصيلية في العبادات و ما يلحقها من الأحوال الشخصية والمواريث لا مجال للعقل فيه. أما فيما يتعلق بالأحكام الدستورية والاقتصادية فهي أحكام عامة و مبادئ أساسية لم يتعرض فيها لتفصيلات جزئية إلا نادرا، ليكون ولاية الأمور في كل عصر في سعة من أن يفصلوا قوانينهم حسب مصالحهم في حدود القرآن. من هنا تأتي مرونة الإسلام حيث اقتصر على الأسس الكلية لتكون صالحة لكل زمان و مكان و ترك ما عدا ذلك لتصرفات البشر. (1)

و من بين هذه الأحكام قضية الشورى وكيفية تحقيقها، و الميكانيزمات التي تحكمها و الآليات التي تتم بواسطتها يرى فهمي هويدي أن حجر الأساس في النظام الإسلامي السياسي هو الشورى ، وليس في النصوص الإسلامية نص يلزمنا بكيفية معينة لها ، و لا بعدد مخصوص لأهلها ، ولا بأوصاف معينة لهم ، ولا بزمان لولايتهم . فكل ذلك متروك للاجتهاد الإسلامي يضع من خلاله المؤهلون له ما يرونه محققا لمصالح الناس ، فلا اسم مجلس الشورى ولا صفة أهل الحل والعقد ، ولا غير ذلك من الاجتهادات التي أفرزتها خبرات المسلمين في الأزمنة السالفة ، إذ يظل كل ما نلزم به هو إقامة الشورى ، بمعنى أن يشترك الناس في تقرير كل ما يخصهم ، أما كيف ؟ فذلك متروك لهم . (2)

تقودنا هذه المواقف إلى محاولة طرح تساؤلات تخص الإشكالية التي وقعت فيها كل الحركات الإسلامية تقريبا بما فيها الجزائرية - ضرورة الإجابة عن التناقضات المعرفية المطروحة في الواقع والالتباس الحاصل في المنظومة السياسية الإسلامية في إدارة السلطة وتحديد آليات انتقالها داخل هذه المجتمعات و البحث في إمكانية توظيف خبرات وتجارب سياسية غير إسلامية أثبتت نجاحها تاريخيا على مستوى مجتمعاتها والتي من بينها الديمقراطية كمثال على ذلك .

لقد حاولت الحركات الإصلاحية الإسلامية مساعدة المسلمين على تجاوز النماذج النقليية التقليدية المبسطة و اكتشاف حقيقة التاريخ الحديث و إعادة صياغة المفاهيم التي يتعامل بها الفكر الإسلامي ، حيث قام هذا المنهج على إعادة تفسير المفاهيم الإسلامية المستعملة وتجديدها و شحنها بمعاني جديدة . فالديمقراطية نفهم معناها لأن الإصلاحيين قالوا لنا في مرحلة سابقة تذكروا لدينا الشورى

¹ عبد الوهاب خلاف ، السياسة الشرعية و نظام الدولة الإسلامية . المطبعة السلفية ، القاهرة ، 1350 ، هجري ، ص 33

² فهمي هويدي ، (الديمقراطية من منظور المشروع الحضاري) ، مجلة المستقبل العربي، عدد 23 ، ص 36

و الحرية لدينا العدالة. و هذا المنهج استنفذ طاقاته في البحث عن الفتوى لمستجدات العصر ولم يعد قادرا على استيعاب التحولات العميقة التي حدثت داخل المجتمعات الإسلامية و نظرا لهذا العجز ظهرت دعوات القطيعة مع الغرب من جديد. (1)

إذن ما هو الحل والمخرج من هذه الوضعية ؟

ينبغي لنا التفكير في مستوى الدين كمؤسسة اجتماعية و ليس كرسالة دينية، والإصلاح ينبغي أن يكون على ثلاثة مستويات:

أولا: تجديد العقيدة. ثانيا: تجديد السلطة المعنوية و ثالثا: تجديد بنية الجهاز الديني الذي يمتلك السلطة و يبيث العقيدة أو يتعامل معها.

و تجديد الدين لا يرتبط بتجديد الفتوى و الاجتهاد فقط و لكن بتجديد الطلبات الاجتماعية الموجهة إلى الدين. بما في ذلك الطلبات السياسية و تفتح الدين السياسي، أي النشاط الديني الذي يأخذ شكل حزب أو تجمع أو مشروع سياسي ينطلق من السلطة و يهدف إليها. وهو النظام السياسي ذاته و ليس المؤسسة الدينية. فنحن الآن بحاجة لقيم الشريعة وقيم العلمانية لأنها شئنا أم أبينا جزء من تراثنا و مكونات و عينا الحاضر. (2)

لقد تحول الخطاب الإسلامي من العقيدة إلى السياسة، حيث انسحب النبي في السقيفة ليترك للمجال (الملك-الأمير) الذي لا ينشأ إلا إذا انتقل العمل من ترسيخ العقيدة إلى الاستيلاء على السلطة كإخضاع للكل الاجتماعي.

و أمام هذا التحول يصبح كل شيء مباح (العودة إلى العصبية، الصراع الدموي بين أصحاب العقيدة الواحدة، المناورة، الخديعة...)

أين إذا موقع (العقيدة -الوعي) من كل هذه التحولات ؟

إنها تبقى حاضرة لكن كخادم للسياسة. فحين يقول معاوية أن الأرض لله و انه خليفة الله، فما اخذ فله، وما ترك للناس فبفضل منه، انه بقوله هذا يؤسس سلطة الأمير الملك باعتباره وريثا شرعيا، ليس للبنى السياسية والاجتماعية فقط بل لله ذاته. لذلك فان عملية التحول التي أحدثها الحكم الأموي

1 خليفة الكواري و آخرون، حوار من أجل الديمقراطية. مرجع سبق ذكره ، ص 295

2 نفس المرجع ، ص 116

من (العقيدة-الوعي) إلى السياسة حوّلت الأولى إلى عقيدة جهاز ، و أصبحت مَوْظفة في خدمة السياسة . و حين تنشأ السلطة السياسية تخضع لها جميع الممارسات الاجتماعية الأخرى.⁽¹⁾ وكمخرج من هذه الوضعية يمكننا القول أن القاسم المشترك بين إنسانية هذا العصر هو عقلانية البناءات الاجتماعية و السياسية ،من الأدوات إلى المؤسسات العامة ثقافية كانت أو اقتصادية ،و أيضا عقلانية التبادل و التفاهم و التوافق في المكتسبات الحضارية انطلاقا من الروح العلمية التي فرضت نفسها على العالم .

و من أهم مؤهلات الفكر الإسلامي في إثراء المكتسبات الحضارية الكبرى على رأسها الديمقراطية بصفتها المكسب الذي يشمل العديد من الحريات و ينطلق من هذا التوجه القوي الأثر الذي هو العالمية .و الاجتهاد في الوصول إلى أعلى مراتب الإنسانية . إن الحريات التي جاءت بها الديمقراطية، على رأسها حرية الفكر و التعبير و كل ما يرتبط بكرامة المواطن وفي ظل نظام يسهر على استكمال تلك القيم والمعايير و الحريات صنفت منذ أكثر من خمسين سنة في أسبقيات العمل السياسي. وأن الإسلام يشتمل في مبادئه توجيهات مهمة يمكن تقديمها كإثراء لهذه الحريات.⁽²⁾

¹ محمد حافظ دياب، سيد قطب: الخطاب و الإيديولوجيا . سلسلة صاد للنشر ، القاهرة، ، 1991، ص 183
² عبد المجيد امزيان ، (الديمقراطية و الإسلام) ، مجلة المجلس الإسلامي الأعلى، عدد4، 2000، ص 19

:

المبحث الأول: التنشئة الاجتماعية و السياسية.

1- تعريف التنشئة الاجتماعية.

2- وسائل التنشئة السياسية.

1- الأسرة.

2- المدرسة.

3- وسائل الإعلام.

4- الأحزاب السياسية.

5- جماعة الرفاق.

6- المؤسسات الدينية.

3- التطوير الاجتماعي للفرد.

المبحث الثاني: المجتمع المدني.

تمهيد.

1- ماهية المجتمع المدني.

2- تعريفه.

3- أهم اقتراباته النظرية.

4- مقومات المجتمع المدني.

أولاً: الفعل الإرادي الحر.

ثانياً: التنظيم الجماعي.

ثالثاً: الأخلاق والسلوك.

5- علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية.

6- ظهور المجتمع المدني في أوروبا.

7- ظهور المجتمع المدني في الفكر العربي.

8- مؤسسات المجتمع المدني العربي.

المبحث الأول: التنشئة الاجتماعية و السياسية:

1- تعريف التنشئة الاجتماعية:

تعرف التنشئة على أنها عملية التفاعل الاجتماعي التي يتم من خلالها تكوين الأفراد الاجتماعيين و تشكيلهم و تزويدهم بالمعايير الاجتماعية بحيث يتخذ مكانا معيناً في نظام الأدوار الاجتماعية و يكتسب شخصيته .

أو هي العملية التي يتم من خلالها تكييف الفرد مع بيئته الاجتماعية حيث يصبح عضواً معترفاً به و متعاوناً مع الآخرين. وهذا المصطلح يستخدم للدلالة على الطريقة التي يتعلم بها الأطفال قيم واتجاهات مجتمعهم و ما ينتظر أن يقوموا به من أدوار عند الكبر .

و يعرفها البعض بأنها عملية يكتسب من خلالها الفرد ثقافة و معايير جماعته في السلوك الاجتماعي، وهي عملية لا تحدث لفترة زمنية معينة ثم تتوقف، لكنها مستمرة و ممتدة. و ينظر إلى التنشئة من اتجاهين:

الأول: يعتبرها عملية يتم بمقتضاها تلقين المرء مجموعة من القيم والمعايير المستقرة في المجتمع بما يضمن بقاءها و استمرارها.

الثاني: ينظر إليها على أنها عملية يكتسب من خلالها الفرد هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مصالحه بالطريقة التي يراها مناسبة له.

يعرف دوركايم التنشئة الاجتماعية بأنها مجموع المعتقدات و الأحاسيس المشتركة في العموم بين أفراد المجتمع الواحد. وتشكل نظاماً محدداً له نمط حياة خاص، يمكن تسميته الوعي الجمعي أو المشترك حيث يتم إرسالها في كل امتدادات المجتمع. (1)

و تعرفها مارغريت ميد بأنها إنتاج نماذج اجتماعية متبناة في ظرف اجتماعي، حيث تحدد البنيات العقلية التي تميز ما نسميه شخصية الأفراد المحددة من طرف الفعل داخل المجتمع. (2)

نقلا عن:

1 Dominique boulliet , jhon pierre Schmidt .la socialisation. Édition breal, collection thèmes et débats, paris, 2002, p13.

2 Gilles fereol et autres, Individu et société. Chenelière /mcgraw, 2ième édition, Montréal, Canada ,1995 , p 149

و تعرف كذلك بأنها المسار الذي يتعلم من خلاله الأفراد العادات، القيم، والسلوكيات المرتبطة بثقافة معينة. و اختبار هذا المسار يسمح لنا بالفهم الجيد لأهمية التنشئة في تطوير الفرد والطريقة التي يندمج بها في المجتمع. و تتم التنشئة بمساعدة أربع ميكانيزمات :

- 1- التنشئة بالمرآة المفكرة: أي بواسطة الصورة ذاتها المرسله إلى الفرد.
- 2- التنشئة بالانطباعات: أي الصورة التي يبحث الفرد على إرسالها ليكون أكثر قبولاً في المجتمع
- 3- التنشئة بلعب الدور: أي تقمص مختلف الأدوار التي يراها الفرد من حوله.
- 4- التنشئة بالتسبيق: تتعلق بالتعليم الذي يقوم من خلاله الفرد بتخيل بعض الأدوار التي سيلعبها.⁽¹⁾

2- وسائل التنشئة السياسية:

تتنوع وتتعدد الأدوات و الوسائل التي يتم من خلالها إكساب الأفراد مجموع القيم السياسية السائدة و سنحاول الوقوف على أهمها.

- 1- الأسرة: من أهم أدوات التنشئة السياسية و أكثرها تأثيراً في الأفراد، فهي أول جماعة يعيش فيها الفرد حيث تقوم بإشباع حاجاته البيولوجية و السيكولوجية والاجتماعية، وتنقل إليه المعارف والمهارات و الاتجاهات و القيم التي توجه سلوكاته، فدورها يتم بتأثير أساليبها التربوية و معاييرها في الثواب و العقاب، ونمط السلطة فيها و كيفية اتخاذ القرار، حيث تنعكس فيما بعد على موقفه من القيم و الأدوار التي تتبناها الوحدات الاجتماعية و السياسية.⁽²⁾
- في هذا الإطار فإن التحولات التي شهدتها الأسرة من خلال عوامل ديمقراطيتها، و ممارسة السلطة داخلها أثرت في طبيعة العلاقة الأسرية تحت ضغط الديمقراطية وفردانية المجتمع.⁽³⁾
- فالطفل مثلاً يبدي تأثراً واضحاً بتصرفات والديه وطبيعة السلطة داخل الأسرة و المعاملات اليومية. لذلك ترى النظم المستقرة للأسرة كأداة محورية في نقل القيم و المعتقدات السياسية من جيل إلى جيل، بينما تعتبرها النظم الثورية عقبة للتغيير الاجتماعي.

- 2- المدرسة: إن أهم ما يميزها عن باقي أدوات التنشئة السياسية أنها إلزامية، و هي أول مؤسسة رسمية يرتبط بها الفرد في حياته حيث تمهده لتلقي ادوار اجتماعية و توجه مذهب سياسي من

¹ Gilles fereol et autres, OPCIT, Page 17

² الصادق الأسود، دراسات في علم الاجتماع السياسي. جامعة بغداد، العراق، بدون سنة، ص351

³ Dominique boulliet, jhon pierre schmidt, Op.cit, page 74

خلال المقررات الدراسية الرسمية، و من خلال مفاهيم المواطنة و تدريس التاريخ الوطني و تعزيز إحساسه بالهوية ،و إبراز أهم الأحداث التاريخية و الحروب و الثورات و الزعماء وتطوير مشاعر الوطنية .⁽¹⁾

و تلعب المدرسة دورا هاما في التنشئة أكثر من الأسرة حيث الارتباط بالأمة يبدأ بالتعرف على الرموز القومية . وتتم تنشئة الطلاب سياسيا بالتركيز على مقررات معينة ،فمنهاج التاريخ يكون غالبا ثرى بالقيم و المعتقدات السياسية التي تهدف إلى إيجاد فرد يهتم بقضايا وطنه و تتضمن أيضا ما يساعد على الترويج لايدولوجيا معينة .

إن المدرسة كمؤسسة تعمل على غرس نفس التركيبة السلطوية ،فالطفل يتلقى المعرفة دون أن يسأل .وبهذا ينتقل منذ طفولته من مؤسسة إلى أخرى حتى يجد نفسه في مواجهة الدولة و يطلب منه نفس الولاء والطاعة.⁽²⁾

3- وسائل الإعلام: تؤدي وسائل الإعلام من صحف و مجلات و إذاعة وتلفزيون ... دورا هاما في عملية التنشئة السياسية للفرد و تشارك في تكوين وترسيخ قيمه السياسية. فهي لا تقدم معلومات تنمي القوة الذهنية فقط، إنما بحكم قوة تأثير الصورة و الصوت يمكن أن تحمل رؤى فيها صورة المجتمع في تاريخه وماضيه و انتمائه و حاضره.

ففي المجتمعات المتقدمة تعمل وسائل الإعلام على نشر قدرات و إحكام الصفوة الحاكمة إلى الجماهير وفي نفس الوقت تنقل رد الفعل الجماهيري اتجاه هاته القرارات التي اتخذتها الصفوة ويؤدي هذا العمل المزدوج إلى تأكيد المبادئ السياسية وتثبيت قيم الثقافة السياسية السائدة.⁽³⁾

وتتضلع وسائل الإعلام بمهمة غرس وترويج القيم السياسية التي تؤدي إلى إيجاد وتنمية الوعي السياسي وتدعيم القيم والوطنية، وعملت الدول الحديثة الاستقلال على نشر وسائل الاتصال، فالراديو في السابق كان أحسن وسيلة للتنشئة السياسية حيث أثر في التغيير السياسي وذلك بتطوير القيم والمعتقدات السياسية وأنماط السلوك وساهم في تعميق الولاء والولاء الوطني والوعي به.

¹ فيصل السالم ، أساسيات التنشئة السياسية والاجتماعية.دراسة ميدانية في بعض دول الخليج ، جامعة الكويت، 1981، ص57

² إبراهيم سعد الدين ، دور الجامعة ومراكز البحث في دعم ثقافة المجتمع المدني. مركز ابن خلدون ،دار الأمين القاهرة ، مصر ، 1997 ، ص12

³ -كمال المنوفي،(الثقافة السياسية في الفقه السياسي المعاصر) ، مجلة مصر المعاصرة ، القاهرة ، عدد374 ، أكتوبر1978، ص 17

4- الأحزاب السياسية:

تقوم الأحزاب السياسية بدور كبير وفعال في عملية التنشئة السياسية من خلال غرس قيم ومفاهيم ومعتقدات سياسية معينة لدى الفرد بهدف توجيه الأفراد وجهة سياسية معينة تتفق مع توجهاتها من خلال ما تقدمه من معلومات وما تمارسه من تأثيرات على الآراء و القيم وسلوكيات الجماهير مستخدمة ما تملك من وسائل اتصال جماهيرية كالراديو والتلفزيون والصحف والمجلات المتخصصة وإقامة الندوات.

لذلك يعتبره الكثير أنه البناء السياسي الأكثر تأثيراً في عملية التنشئة بالنظر إلى كثرة الأفراد المنتمين إليه وإمكانية المشاركة الواسعة في العملية السياسية بصورة دائمة ومنضبطة، وما يترتب عن ذلك فإما عرقلة أداء النظام السياسي لوظائفه وإما تسهيله لهذه الوظائف، كما يهدف الحزب إلى خلق ثقافة سياسية جديدة تؤدي إلى خدمة الفرد والمجتمع عموماً، كما يلعب أيضاً دور المعبئ بهذه الجماهير نحو برامج إنمائية وإنكاء روح المبادرة والطموح وإقناع الجماهير بجدوى العمل التعاوني وتأكيد انتمائهم للنظام السياسي.⁽¹⁾

5: جماعة الرفاق:

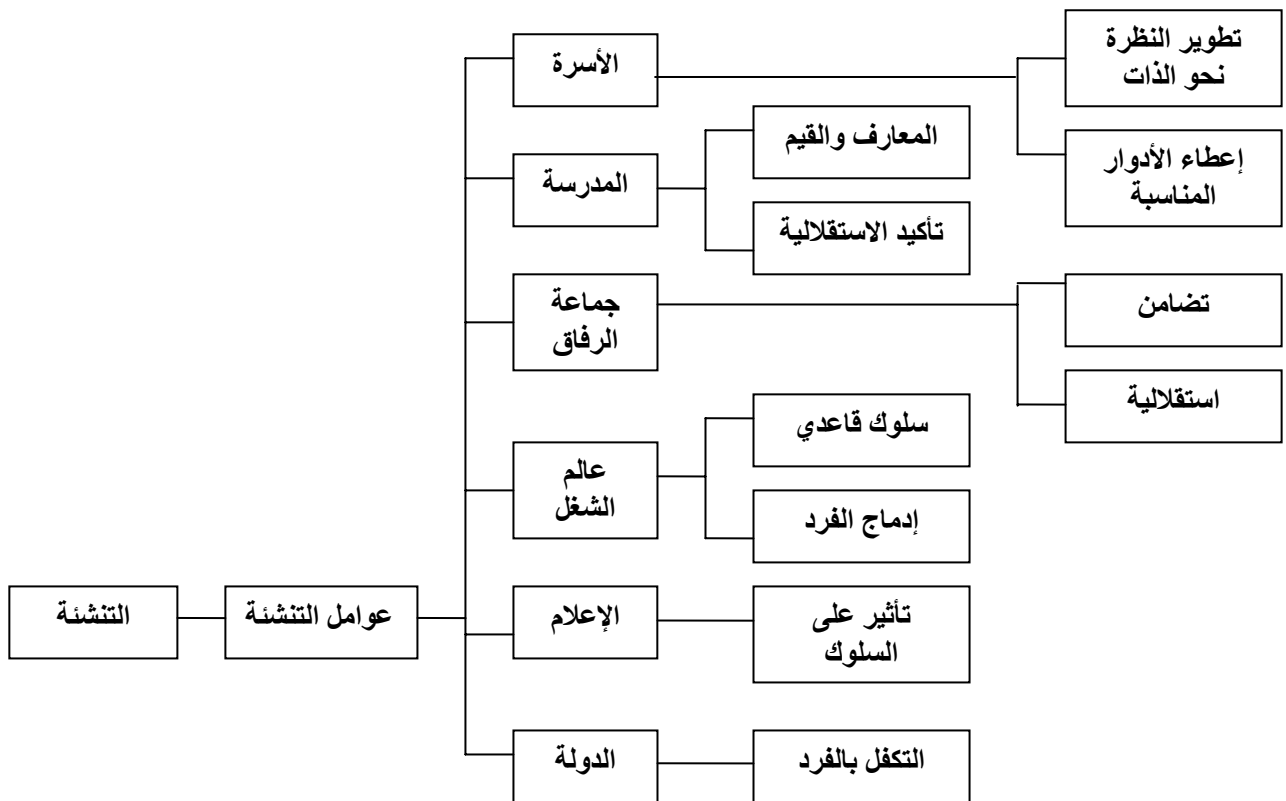
تعرف بأنها مجموعة من أصدقاء الفرد متقاربين في الأعمار والميولات والهوايات حيث ينسب إليها الفرد سلوكياته الاجتماعية وقيمها في إطار معاييرها وقيمها واتجاهاتها وأنماط سلوكها المختلفة، والفرد في داخلها قد يصبح مهتماً بأمور السياسة وملماً بها لأنه يوجد فرد داخل هذه الجماعة من رفاقه يفعل ذلك.

6: المؤسسات الدينية:

تقوم المؤسسات الدينية بدور كبير في عملية التنشئة وذلك لما تتميز به من خصائص فهي محاطة بنوع من التقديس وثبات المعايير وإيجابياتها.

والدين له مؤسساته التي تعمل على تحقيق أهدافه وغاياته وحيث لا يقف عند حدود إقامة الشعائر الدينية والعبادات فهو يقوم بتعليم الأفراد والجماعات التعاليم الدينية والمعايير السماوية التي تحكم سلوكياتهم وتوجيهها بما يضمن سعادتهم وإمداد الأفراد بسلوكيات أخلاقية وتنمي الضمير عند الفرد والجماعة والدعوة إلى ترجمة التعاليم الدينية إلى سلوكيات عملية والتي بينها كيفية التعامل مع الوقائع السياسية داخل المجتمع.⁽²⁾

¹ . كمال المنوفي، مرجع سبق ذكره ، ص 25
² نفس المرجع. ، ص 25.



3/التطوير الاجتماعي للفرد (1)

مقدمة:

إن الحديث عن مفهوم المجتمع المدني في الوقت الراهن يقودنا إلى تتبع الصيرورة التاريخية له، فظهوره في الفكر الغربي الحديث كتعبير عن تحول تاريخي في طبيعة العلاقات القائمة في هذه المجتمعات والانتقال من مرحلة كانت تسود فيها فكرة الحق الإلهي المقدس للسلطة في العصور الوسطى إلى مرحلة قائمة على التعاقد بين المجتمع و الدولة كبنائين مستقلين عن بعضهما البعض ومتكاملين في آن واحد.

هذا التحول أخذ انطلاقته مع الأفكار الفلسفية الغربية وفلاسفة العقد الاجتماعي خاصة، والتي تعتبر أن الإنسان مر بمرحلتين هامتين، الأولى كانت قبل أن يدخل في المجتمع حيث كان يعيش في الطبيعة بموجب قوانين هذه الأخيرة، وحالة ثانية انتقل فيها إلى العيش داخل مجتمع وبالتالي يسلك قوانينه وضوابطه عبر إقرار تعاقد اجتماعي بين أفراد المجتمع.⁽¹⁾

وقد تطور هذا المفهوم عبر كتابات هوبز و لوك و روسو وآخرين ليأخذ الطابع المعاصر له اليوم، حيث أصبح رمزا من رموز الديمقراطية في المجتمعات الحديثة ويتم تقييمها طبقا لما يشكله هذا المجتمع المدني من حركية اجتماعية وسياسية وثقافية بين أفراد المجتمع وبالتالي السعي إلى تدعيم الممارسة الديمقراطية بين الفاعلين السياسيين وداخل نسق السلطة في حد ذاته.

إن التحول الديمقراطي الذي تشهده الجزائر منذ 1988 الذي يستلزم أدوات وقنوات إضافية لتعزيز المساعي الديمقراطية وطرح قضايا الممارسة داخل المجتمع، وتنظيم الحوارات الجادة حولها، وإيجاد هذه القنوات ليس سهلا ولا يمكن أن يتم بجهد فردي، إنه نتيجة إجماع اجتماعي بين أفراد المجتمع والتي تأخذ على عاتقها نشر ثقافة ديمقراطية ذات فعالية تسمح للتشكيلات السياسية بكل اختلافاتها وإيديولوجياتها من تحقيق أهدافها داخل النسق السياسي للمجتمع.

وبالتالي فإننا حاولنا في هذا الفصل إعطاء نبذة تاريخية عن هذا المفهوم وأهم الاقترابات النظرية التي تناولته وكذلك دوره في عملية التنشئة السياسية لأفراد المجتمع وتعزيز ثقافة المشاركة الحرة والطوعية لهؤلاء الأفراد والمساهمة بذلك في خلق بنيات وآليات وتوجهات فكرية داخل نسق التفكير السياسي للمجتمع، وبالتالي تعميق هذه القيم وترسيخها في البنية المفاهيمية والإيديولوجية للأفراد.

¹ -عزمي بشارة ، المجتمع المدني، دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص63.

المبحث الثاني: المجتمع المدني:

نحن أمام صورة مجتمع جديد يختلف تماما عن المجتمع القديم سواء من جانبه التكويني أو الوظيفي. فقد أعادت الثورة الفرنسية سهر جهاز الدولة بالتنسيق مع المؤسسات الإدارية القضائية والمالية الجديدة مع مبادئ المجتمع البورجوازي الجديد والدولة الليبرالية.

وهكذا تشكل مجتمع لا يقتصر على كونه منظومة مبادلات داخلية وخارجية بل هو قبل كل شيء عامل إنتاج لذاته وخلق اتجاهات العمل الاجتماعي من الممارسة ومن وعي الإنتاج.⁽¹⁾ بهذه العبارات يبين ألان توران طبيعة المجتمع الجديد الذي تم إنشاؤه على أنقاض العلاقات الاجتماعية القديمة في أوروبا.

يرى ميشال كروزيه بأنه لا يمكننا أن نحول أو نغير المجتمع بحسب رغباتنا وأهوائنا حتى ولو أقنعنا أغلبية المواطنين باتباعنا ولن يكون لنا أي حظ لتحقيق مشروع مجتمعنا لأن المجتمع والعلاقات الإنسانية والأنظمة معقدة جدا.⁽²⁾

ومن بين هذه الأنظمة المعقدة داخل المجتمع والتي تم إنشاؤها حديثا نجد مفهوم المجتمع المدني. الذي يشير إلى التحول الهائل والحاسم الذي حدث في الفكر السياسي خلال القرن 17 و18 بوجه التحديد، يعبر عن الإرادة التي أظهرها الفكر الغربي الحديث في الانتهاء من أزمنة العصور الوسطى وإعلان القطيعة مع النظام القديم والقول بنظام جديد يقوم على أسس مخالفة وهكذا فإن ما أتى به فلاسفة الفكر السياسي الجديد هذا (جون لوك، هوبز، سبينوزا، روسو،...) هو مواكبة وإتمام ما قام به علماء آخرون في مجالات الفلك والطبيعة والرياضيات. نهاية النظام القديم القائم على نظام اجتماعي تراتبي وتصور إيديولوجي قائم على الربط بين السلطة والقدسية باعتبارها سلطة مطلقة من حيث مرجعيتها الدينية والسياسية.⁽³⁾

وبظهور البورجوازية في إنجلترا وهولندا ثم بعد ذلك فرنسا، عرف البنيان التقليدي الاجتماعي خلخلة واضحة أصابت البناء الاجتماعي ولم تعد طبقة النبلاء قوية وموحدة قادرة على حفظ النظام ولم تتمكن طبقة رجال الدين من الحفاظ على تماسكها ووحدتها وأصبحت البورجوازية الممول

¹ - Alain Tourain, *Production de la Société*, Edition Seuil, Paris, 1973, p08

² - Michel Crosier, *On ne change pas la Société par décret*, Edition du Bernard, Grasset, Paris, 1979, p19.

³ سعيد، بن سعيد العلوي وآخرون، *المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1992، ص41

الرئيسي للملكية ولطبقة النبلاء دور هامشي، وقد عملت البورجوازية المنتصرة على نشر ما تؤمن به من قيم واعتقادات وإذاعة ما تراه من أفكار وآراء.⁽¹⁾

و يتضح من خلال كل ذلك أنه مجموع التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع و الخلاف.⁽²⁾

وهو كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط الحكومة وهو يمثل النسق السياسي المتطور الذي يتيح مراقبة المشاركة السياسية. والمفهوم في دلالاته المعاصرة يتجه إلى الإمساك بالمؤسسات التي أفرزها وما يزال يفرزها المجتمع المعاصر في ديناميكيته وتعدد تناقضه وخاصة في المجتمعات الديمقراطية، فهو يشكل توسطاً بين المواطن والدولة دون نفي العلاقة الوثيقة بالمجتمع السياسي بحكم صلات الهيمنة وعلاقة الترابط بين الدولة والمجتمع.⁽³⁾

1- أهم الاقترابات النظرية لمفهوم المجتمع المدني:

تري نظرية التعاقد أن الخلفية السياسية المؤطرة للمفهوم هنا تحيله إلى الأبعاد الفلسفية التي بلورتها نظرية التعاقد كنظرية معادية لنظرية الحق الإلهي للملوك في مجال الحكم، ومن هنا اقتران المجتمع المدني بالمجال الدنيوي حيث تتخلص السياسة من إرث العصور الوسطى ومن هيمنة المقدس وتصبح الدولة والقوانين والمؤسسات نتاج التجربة التاريخية المستقلة عن المجال الروحي في صورته الدينية، وقد كان يعني في القرن 17 مفهوم الدولة باعتبارها آلة اصطناعية تتجه نحو ضبط سلوك الأفراد وحماية أمنهم وسلامتهم.⁽⁴⁾

بينما انتقد هيجل نظرية التعاقد الاجتماعي، ويعتبر أن المجتمع المدني في صياغته التعاقدية قاصر عن تحقيق الأمن. وتصبح الدولة في نظره مستقلة عن المجتمع وهي المجسدة للحرية، وينكر هيجل الانسجام الذي تقترضه نظرية التعاقد بين الدولة والمجتمع المدني مؤكداً عجز هذا الأخير عن تحقيق وإقامة العدل والحرية من تلقاء ذاته، ويقترح أن تكون الدولة هي الإطار القوي لتحقيق ذلك، وينظر إلى المجتمع المدني باعتباره يشكل أحد مستويات تمظهر الدولة، أما

¹ نفس المرجع السابق ، ص45.

² -محمد علي، توريدي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الصومال، مركز ابن خلدون، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص5.

³ خير الدين حسيب و آخرون، تطور الفكر السياسي ، مرجع سبق ذكره ، ص80.

⁴ نفس المرجع ، ص74.

على المستوى الآخر فهو الأسرة ويتحدث عن النقابة ومعنى ذلك أن المجتمع المدني هو مجال تقسيم العمل وإشباع الحاجات المادية.⁽¹⁾

في مقابل ذلك يرى ماركس أن المجتمع المدني هو مجال تصارع و تضارب المصالح الاقتصادية حسب القيم البرجوازية و هو يقترب كثيرا من مفهوم هيجل، و تخلق عن المجتمع المدني و تحدث عن المجتمع البرجوازي و نظر ماركس إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة. و شخّصه في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج.⁽²⁾ ويرى بان الديمقراطية مسألة نظرية لأنها تفترض المساواة والحريات الصورية التي تبقى عمليا غير موجودة. بل لن توجد إلا للبرجوازيين و الرأسماليين فقط لقدرتهم المادية على التمتع بها. أما باقي الطبقات الاجتماعية فتخضع لمصالح البرجوازية . فكل القيم التي أتت بها الديمقراطية هي قيم برجوازية. لان مبادئها شكلية صورية كالمساواة والحرية للجميع. بينما عمليا يخضع غير الرأسماليين للرأسماليين.⁽³⁾

ويشير مفهوم المجتمع المدني عند غرا مشي بصورة عامة إلى مجموع التنظيمات الخاصة التي ترتبط بوظيفة الهيمنة. و هو جزء من البنية الفوقية التي يميز فيها بين المجتمع المدني و السياسي حيث وظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة والايولوجيا و وظيفة الثاني السيطرة والإكراه.⁽⁴⁾

2- مقومات المجتمع المدني

تشمل تنظيمات المجتمع المدني كل الجمعيات و الروابط و النقابات و الأحزاب والأندية و التعاونيات. أي كل ما هو غير حكومي و غير عائلي و غير وراثي و ينطوي على ثلاثة مقومات:

أولا- الفعل الإرادي الحر

يتكون المجتمع المدني بالإرادة الحرة لأفراده . و لذلك فهو غير الجماعات القرابية مثل الأسرة والعشيرة و القبيلة . و هو غير الدولة التي تفرض جنسيتها و سيادتها و قوانينها على من يعيشون على إقليمها. وينظم الأفراد إلى المجتمع المدني من اجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصالح ما دية أو معنوية.⁽⁵⁾

¹ نفس المرجع السابق ، ص76.

² نفس المرجع ، ص77

³ حبيب صادق ، تجديد الفكر السياسي من أجل التغيير. المجلس الثقافي اللبناني، بيروت ، 2001 ، ص63

⁴ خير الدين حسيب و آخرون ، تطور الفكر السياسي . مرجع سابق ، ص78

⁵ محمد علي توريدي ، مرجع سابق ، ص 5

ثانيا- التنظيم الجماعي

يختار الأفراد عضويتهم في تنظيم ما بمحض إرادتهم. لكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو الذين ينضمون إليه ، وهذا التنظيم هو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما.

ثالثا- الأخلاق والسلوك

و تنطوي على قبول الاختلاف و التنوع بين الأفراد و على حقهم في تكوين منظمات مجتمع مدني تحقق و تحمي و تدافع عن مصالحهم المادية و المعنوية و الالتزام في إدارة الخلاف داخلها وبين بعضها البعض. و بينها وبين السلطة بالوسائل السلمية. أي بقيم المجتمع المدني و ضوابطه المعيارية و هي قيم الاحترام و التسامح و التعاون و التنافس و الصراع السلمي.⁽¹⁾

3- علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية:

يرى توكفيل بأنه من بين القوانين التي تدير المجتمعات الإنسانية لكي يبقى أفرادها متحضرين أن يكون بينهم فن الاجتماع يتطور و يتحسن في نفس اتجاه العلاقة التي تنمو فيها المساواة في الحقوق.⁽²⁾

لذلك يمكننا القول بان هناك علاقة وطيدة بين المجتمع المدني و الديمقراطية و خاصة فيم يتعلق باختلاف الآراء والمصالح المادية.

فالديمقراطية هي الجانب السياسي للمجتمع المدني. إذن هي صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس و الصراع طبقا لقواعد متعارف عليها من كل الأطراف.⁽³⁾

بالإضافة إلى ذلك فان منظمات المجتمع المدني هي مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية سواء كانت خيرية أو نادي رياضي أو رابطة ثقافية أو حزبا سياسيا أو نقابة عمالية... فإنها تدرب أعضائها على الفنون و المهارات اللازمة للديمقراطية في المجتمع. والالتزام بشروط العضوية و حقوقها و واجباتها و المشاركة في النشاط العام والتعبير عن الرأي والاستماع إلى الرأي الآخر. وعضوية اللجان و التصويت على القرارات والمشاركة في الانتخابات و قبول النتائج.

¹ نفس المرجع السابق ، ص6

² René bourreaux , sociologie générale.opcit , page29

³ محمد علي توريدي ، نفس المرجع ، ص7

بالإضافة إلى ذلك فإن منظمات المجتمع المدني هي في جانب أساسي من قوانينها تعتبر جماعات مصالح تنمي وتدافع عنها في مواجهة منافسين و خصوم من جماعات أخرى. و مواجهة الدولة ملتزمة بالإدارة السلمية للاختلاف. و بهذا المعنى فهي جزء لا يتجزأ من الشروط اللازمة للنظام الديمقراطي.

4- ظهور المجتمع المدني في أوروبا:

الشكل الذي تأخذه النظام السياسي يختلف من مجتمع لآخر و يستطيع أن يتغير بالنظر إلى التاريخ الخاص بكل مجتمع من هذه المجتمعات و بدون أن يتدخل الدور الملزم لأي خطية أو قواعد الاستخلاف. (1)

لقد تزامن ظهور المجتمع المدني في أوروبا مع عمليات التحول الرأسمالي و التصنيع والتحول الحضري وحقوق المواطنة. ونشأة الدولة القومية حيث يفترض إن الولاء المطلق للمواطنين يتوجه نحو الدولة القومية بصفاتها تجسيدا للمجتمع ككل. و الولاء الفرعي يتحرك تبعا للمصالح. فيتركز في الطبقة المهنة. الحي...

و يفترض الكثير من الباحثين أن يكون جهاز الدولة بمثابة ساحة محايدة لكل تنظيمات المجتمع المدني حيث يسود التنافس بينها حول السيطرة على الحكومة أو التأثير فيها. (2)

5- ظهور المجتمع المدني في الفكر العربي:

إن متابعة تاريخ المفهوم في سياق الفكر العربي السياسي و الاجتماعي ننطلق من فكرة انم تبلوره النظري قد تم في سياق معين. وهذا لا يعني أن المفهوم جامد أو مغلق، أكثر مما يعني أن أصوله تمت في سياق نظري و تاريخي محددين، ولهذا فإننا حين نعود إلى التفكير في التاريخ العربي الإسلامي نستطيع انجاز توسيع للمفهوم أو ابتكار مفهوم مطابق لإحداث التاريخ. (3)

ظهرت أولى محاولات النهوض بالمجتمع العربي و مواكبة التطور الحضاري الجديد في القرن 19، من خلال محمد علي باشا و سعيه تحديث الجيش على غرار الجيوش الأوروبية و قد قاد هذا التحديث إلى ضرورة تحديث الدولة ، وذلك لا يكون إلا بتوفير البني و الأجهزة الضرورية اللازمة لها. (4)

¹ Michel périn et autres , dictionnaire des sciences humaines .Nathan édition , France, 1990 , page 324

² محمد علي توريدي، نفس المرجع السابق ، ص8

³ خير الدين حسيب و آخرون، تطور الفكر السياسي. مرجع سبق ذكره ، ص143

⁴ نفس المرجع السابق ، ص 154

و يمكننا أن نلاحظ أن كتابات زعماء الإصلاح و النهضة تبدي تأثيرها الشديد بالديمقراطية الغربية و العودة إلى الأصول. فيؤكد رشيد رضا أن استقلال الفكر و مكافحة الاستبداد والخروج منه بصفة خاصة هي في العصر الحديث مما يدين به الشرق للغرب .⁽¹⁾

و قد استطاع بعض الرواد من وضع معالم مشروع نهضوي مبني على فهم العصر و استشراف المستقبل من خلال رؤية علمية دقيقة و صيرورة الشعوب و الأمم و استيعاب التاريخ و حاولوا تقديم الحلول التي بإمكانها المساعدة على الخروج من التخلف .

و يمكن ذكر رفاة الطهطاوي الذي وضع المعالم الأولى لمشروع حضاري يجمع بين الحداثة و التراث ، حيث وقف على التجربة السياسية الأوروبية و خاصة فيم يتعلق بالحقوق الأساسية للمواطنين ، و أكد على مشروعية الأخذ بالنظام السياسي و القانوني للدولة الحديثة لأنه لا يتنافى مع الإسلام بل يحقق المثل العليا التي دعا إليها . و خير الدين التونسي الذي طالب بإصلاحات تجديدية حديثة و حث على الاستفادة من الخبرات الأوروبية حيث عرض مشروعه على مرحلتين: أولاً: عرض فكرة الاقتباس من التجربة الأوروبية و إقناع المعاصرين بذلك.

ثانياً: عرض مضمون المشروع النهضوي التحديثي فيم يتعلق بالإصلاحات السياسية في الدولة و القانون .⁽²⁾

6- مؤسسات المجتمع المدني العربي:

إن المجتمع التقليدي في الوطن العربي كان قائماً على سلطة سياسية تستمد مشروعيتها من مزيج الغلبة العسكرية والمصادر الدينية، إلا أن المجال سرعان ما كان يستغله عملياً العلماء، التجار، الحرفيين، المتصوفة... أما خارج هذه البؤرة المركزية فكان هذا المجال يحتله الفلاحون و البدو و كانت السلطة السياسية تتبدى في البؤرة المركزية الأولى أما خارجها فكان ظهور التكوينات الاجتماعية والاقتصادية متفاوت بصورة ملحوظة و محسوسة نادراً و كانت التكوينات الأخرى و خاصة القبائل شبه مستقلة أو مستقلة تماماً عن السلطة المركزية إن لم تكن منشقة عنها.

و كانت هناك جماعات متباينة تتعايش وتتفاعل مع قدر كبير من الاستقلالية فيم بينها ، إذ كانت المذاهب والطوائف الدينية و الأقليات العرقية تدير معظم شؤونها الداخلية من خلال زعماء يسند إليهم أمر السلطة السياسية ،القضائية و الإدارية ، ولم يكن الأمر يخلو من التوتر داخل كل جماعة .

¹ محمد عمار ، الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني . دار الكتاب العربي ، القاهرة ، 1968 ، ص 473
² خير الدين حسيب و آخرون، تطور الفكر السياسي . مرجع سابق ، ص 159

و كان يتم الحفاظ على هذا التوازن في إدارة المجتمع من خلال عدد من الآليات كالتدرج الطبقي المحدد و الاستقلالية النسبية للحرف و السكن والموارد (أغلبها وقف).

و كان التكافل الاجتماعي يقوم على أساس المهنة ،الدين، المذهب .و كانت السلطة المركزية تتولى جمع الضرائب و إقامة العدل و الحفاظ على النظام العام.

أما الخدمات الاجتماعية و المهام الاقتصادية فلم تكن من التزامات الدولة

هذا المجتمع التقليدي طيلة 12 قرنا لم يعرف مرادفات المؤسسات المدنية ،لكنه عاش بها فكان الأفراد يعتمدون عليها في الحفاظ على هويتهم و تحقيق احتياجاتهم ، وكانوا محصنين نسبيا من التعامل المباشر مع السلطة السياسية .لكن حدث في القرنين الأخيرين حركة تفكك مستمر للتوازن التقليدي في إدارة الدولة والمجتمع كنتيجة للاختراق الغربي لهذه المجتمعات و دمجها قسرا في النظام العالمي ،فزالت معظم المؤسسات المدنية التقليدية لتحل محلها أخرى كالدولة مثلا .

و رغم طبيعتها التسلطية إلا أن بذور المجتمع المدني الحديث قد ظهرت فيها جميعا تقريبا، و شهدت انتعاشا في السبعينيات و الثمانينيات بظهور منظمات اجتماعية متنوعة⁽¹⁾.

¹ محمد علي توريدي ، مرجع سابق ، ص 10

:

-1

2- ماهية الديمقراطية عند حركة مجتمع السلم.

3- عوائق وحدود الممارسة الديمقراطية عند حركة مجتمع السلم.

4- حزب إسلامي في لعبة الديمقراطية .

:

1988

.

.

(1) .

.

.

...

.

(2) .

()

¹ Benjaminsora, **l'Algérie en 1995.la guerre. L'histoire.la politique**.ed machalon , France, 1995, p 110

² محفوظ نحناح ، الديمقراطية.سلسلة الجزائر المنشودة ، دار الخلدونية، الجزائر، 2004 ، ص10

(1)

(2)

2/ ماهية الديمقراطية عند حركة مجتمع السلم :

يرى نحناح أن الديمقراطية كما تعرفها القواميس هي حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب. لكن هذه الصورة في نظره لم يحدث و أن تحققت واقعا لا ماضيا ولا حاضرا، و من المستبعد أن تتحقق مستقبلا. ويجب للخروج من هذا المآزق و الوضع القائم في بلادنا أن ننظر إلى الأمور من منطلق القاعدة الفقهية التي تنص (ما لا يدرك كله لا يترك جله). وينبغي حسب العمل على تحول ديمقراطي باعتباره عملية نسبية و تاريخية متدرجة، تبدأ عندما يسود التعامل السلمي لحل الخلافات وتسيير التناقضات بين القوى و المصالح المشتركة داخل المجتمع. و عندما يتم الاتفاق بين هذه القوى على ضمان الحد الأدنى من المشاركة السياسية الفاعلة لجميع المواطنين دون تمييز أو إقصاء، و تترقى عن طريق الممارسة و تتحسن نوعيتها بتوفير الاستقرار للممارسة و انتشار الثقافة الديمقراطية، و انعكاسها على السلوك العام. و لعل حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب يصبح ممكنا بفضل المنهج الديمقراطي.

و الصورة الحالية الأشد اقترابا حسب و الأكثر تجسيدا لحكم الشعب هي التي نشاهدها في المجتمعات المتقدمة في صورة حكم الأغلبية في مقابل النظم التسلطية السائدة في دول أخرى في شكل حكم الفرد أو الأقلية.

ويتميز نظام حكم الأكثرية بميزتين الأولى هي المساواة التامة بين المواطنين دون تمييز، و الثانية هي حق الانتخاب الذي يمكن المواطنين من المشاركة في تسيير شؤون العامة. و تتطلب إقامة نظام حكم ديمقراطي للأغلبية إيجاد مجموعة متنوعة من المؤسسات:

¹ نفس المرجع السابق، ص 11

² حسني عايش، الديمقراطية هي الحل. المؤسسة العربية للدراسات و النش، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2001، ص 82

الأولى: مؤسسات منتخبة بطريقة نزيهة و انتخابات عامة حرة تضمن وضع قرارات الحكومة و سياساتها تحت سلطة مسئولين منتخبين ديمقراطيا.

الثانية: مؤسسات تكفل الحريات العامة، الفردية والجماعية، و تضمن ممارستها و حمايتها كحرية التعبير والعقيدة والإعلام، و الحق في الحصول على المعلومات و حرية تأسيس النقابات و الأحزاب و الجمعيات.

و يضيف نحن ما يؤكد أن الديمقراطية منهجا ، هو ما يحدث في المجتمعات الغربية .فقد كان للتوجهات الفكرية والاجتماعية ذات التوجهات المسيحية السابق في غلبة صفة المنهج على العقيدة أو الايدولوجيا . الأمر الذي أدى إلى انخراط الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية و المسيحية الديمقراطية في ممارستها و أثرت فيها تأثيرا بالغاً .مما أدى إلى ظهور الاقتصاد المختلط و انتشار النظام التعاوني ،و تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و إعادة توزيع الدخل .

وقد أثبتت هذه التحولات قابلية النظام الديمقراطي للتكيف مع خيارات المجتمع و توجهاته العقائدية ،و كانت سببا في اقتناع الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية بجدوى الانخراط فيه ،بعدها كانت تصنف النظم الديمقراطية كأنساق رأسمالية و امبريالية عالمية .و تعتقد أن التعايش معها غير ممكن و غير مقبول نظرا للتعارض الإيديولوجي ⁽¹⁾.

3/ عوائق وحدود الممارسة الديمقراطية عند حركة مجتمع السلم :

يرى نحن انطلاقا مما سبق أن الديمقراطية ليست نظام حياة شامل بديل لغيره من النظم، و لا عقيدة تنافس غيرها .فهي لا تزال كونها منهجا عمليا و طريقة إجرائية ارتضتها الشعوب و المجتمعات بعد تجارب مريرة ضد الاستبداد .و يعدد نحن مجموعة عوائق يراها تعمل على كبح سيروة الديمقراطية:

- الممارسة الديمقراطية المعاصرة ناقصة لغلبة الطابع الإجرائي عليها و عدم ضمان الحد الأدنى من المساواة السياسية بين الأفراد.

- بروز نخب حاكمة تتبادل ادوار الحكم و المعارضة فيم بينها لاحتواء الشعب بدلا من توفير المزيد من المشاركة السياسية .

- محاولة الدوران على مبدأ التداول على السلطة ، و استخدام مبدأ تدوير السلطة .

-الاحتكار الذي تحاول بعض الأطراف من خلاله توزيع شهادة الديمقراطية على من تشاء و تحرم من تشاء حسب رغباتها و أهوائها .

الممارسة الديمقراطية في نظره مقيدة و ليست مطلقة بواسطة دستور يجب أن تتوفر فيه شرطين:

- أن يعبر عن اتفاق و تراضي القوى الاجتماعية و السياسية الفاعلة.
- أن تكون نصوصه و أحكامه و مواده مراعية للمبادئ الكبرى، و الأساسية للديمقراطية، وان تحتوي الشروط والقواعد و الضمانات التي تكفل عمل المؤسسات المنبثقة عنها .
- بالإضافة إلى هذين الشرطين فان الممارسة الديمقراطية يمكن تقييدها دستوريا بالعقائد والقيم و الشرائع السائدة في المجتمع.و بإمكان الشعب باعتباره مصدر السلطات أن يقوم بتوجيه الممارسة الديمقراطية الوجهة التي تحقق النتائج المرغوب فيها . و الدستور حسبه دائما هو مصدر الشرعية، حيث تخضع له الدولة و المجتمع و يحتكم إليه الأفراد و الجماعات.
- و يبين أيضا شروط قيام ديمقراطية دستورية:

- المساواة بين الناس باعتبارهم بشرا.
- إقرار مبدأ المواطنة لتحقيق المساواة السياسية .
- تنظيم سلطات الدولة و تحديد اختصاصاتها وفق مبدأ الفصل بين السلطات.
- ضمان الحريات العامة و الحقوق للأفراد والجماعات .
- قبول الآخر و اخذ رأيه و مصلحته بعين الاعتبار.⁽¹⁾

4/ حزب إسلامي في لعبة الديمقراطية :

يبرر رئيس حركة مجتمع السلم اتجاه حزبه إلى المشاركة في السلطة منذ بداية الأزمة في الجزائر بسقوط المؤسسات المنتخبة، والدخول في مرحلة الفراغ الدستوري، حيث كانت الجزائر مهددة بالزوال و احتدام الاقتتال بين الأطراف المتنازعة. دفعتها نحو خط المشاركة في ظروف لم تكن تسمح بالحديث عن وجود دولة أصلا. و مشاركة الحركة في المجلس الوطني الانتقالي حسبه هي أول مرة تشارك فيها حركة إسلامية ضمن حصص ممنوحة من طرف النظام.

¹ محفوظ نحناح ، نفس المرجع ، ص 29-42

لقد كان هدف الحركة حسب رئيسها هو الانحياز إلى أن تبقى الدولة قائمة ولا تسقط ، والحفاظ على تماسك الأمة الجزائرية و مبادئها و ثوابتها لا سيما الإسلام و العربية و الوحدة الترابية و الانتماء للبعد الحضاري العربي الإسلامي⁽¹⁾.

لكن يعبر الكثير من المختصين و السوسيولوجيين عن انتقادهم لهذا التوجه السياسي، ذلك أن سجلها التاريخي يحتفظ به النظام لأنه هو الذي دعمها منذ البداية بعد أن استنفذت نفسها في أول انتخابات سنة 1991. و لم تعد تقوى على التجديد و تغيير التكتيك السياسي ، ولا تعبئة الشعب على يقينيات تتماشى وروح العصر و معطيات الواقع . خاصة التعاون مع الأحزاب الأخرى لمواجهة السلطة . كما لم تستطع اتخاذ مواقف سياسية تخدم الحزب.

و يعبر رئيس الحركة عن مسيرتها بان هذه التجربة كانت محفوفة بالمخاطر في مجتمع لا يؤمن القائمون عليه بالتعددية كثيرا . والدوائر السياسية لا تؤمن كذلك بلعبة التوازنات و التداول السلمي على السلطة . وان حركته من هذا الموقع والفهم الواسع للإسلام و الواقع لم تتح لها الفرصة حتى الآن لتكتشف نفسها و تعرف حقيقتها من غير نفخ ولا تقزيم . و هي تحاول دائما أن تعرف وزنها السياسي و حقيقتها الاجتماعية⁽²⁾.

هذه الحركة لا تختلف كثيرا عن الأحزاب الإسلامية العربية التي أخفقت في الوصول إلى السلطة و التحصن بمزيد من التجربة الديمقراطية و قد دخلت الميدان السياسي دون استعداد يذكر، و تحت ضغط اجبرها على الانسحاق مع ملاسبات و تداعيات إلغاء الانتخابات سنة 1991 حيث قبلت التعاطي مع الخارطة السياسية التي فرضها النظام، و قد دخلت الممارسة السياسية بعدما تخلت عن التنظيم الاجتماعي (جمعية الإرشاد والإصلاح) الساعي إلى التكافل الاجتماعي و العمل الخيري مما أدى إلى نفس الرصيد الاجتماعي و التاريخي لهذه الجمعية .

و قد اختيرت من طرف النظام السياسي لتمثيل التيار الإسلامي في دائرة السلطة كقوة سياسية تسخر ضد التيار العلماني.

لقد اكتفت بالتفرج على الأحداث و قبلت بشكل سلبي آراء السلطة ، و دخلت في صف الطاعة على أساس مساومة مفادها أن وجود حمس يمثل طرفا مسعفا للنظام و ينتهي وجودها بخروج السلطة من الأزمة كما حدث في انتخابات 1995 الرئاسية، حيث لم يسمح لرئيسها بالترشح . و دخولها الممارسة السياسية تم في إطار محدد لها مسبقا حتى أن الصورة العبثية التي قدمتها هي دخولها

¹ احمد يوسف ، الجزائر: الأزمة و سفر الخروج. جدليات السياسة و الدعوة و الحركة. دار قرطبة، الجزائر، 2006 ، ص 73

² نفس المرجع ، ص 79

الحكومة مع الإحساس بأنها غريبة و أنها في المعارضة مما يوضح عن افتقار واضح لفكرة السلطة و المعارضة.⁽¹⁾

لكن ترى هذه الحركة أنها مازالت متميزة بمواقفها التي لا تتبع جهة من الجهات ، فهي ليست تابعة للسلطة ولا ظل للمعارضة و لكنها روح يسري في كيان الأمة حسب تعبيره وان خطابها يدعوا إلى الممارسة الديمقراطية و تحرير الفعل السياسي من الضغوطات. و أن هدف كل ديمقراطية هو التعددية السياسية المؤدية إلى التداول على السلطة بطريقة سلمية.⁽²⁾

¹ نور الدين ثنيو و آخرون، الديمقراطية في داخل الأحزاب في البلدان العربية. مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،الطبعة الأولى، 2004، ص 227

² سلسلة الطور الجديد، ما بعد المؤتمر الثالث لسنة 2003 ، ص 19

الباب الميداني للدراسة

:

أولاً: تقنيات جمع المعلومات.

أ- المقابلة

ب-الاستمارة

ج- الملاحظة

ثانياً: اختيار العينة و مجالاتها

1- اختيار العينة

2- مجالات الدراسة

أ- المجال البشري

ب- المجال الزمني

ج- المجال المكاني

ثالثاً: تقنيات فرز المعلومات

1- الفرز المسطح

2- الجداول

:

:

:

,

.

.

:

:

/

,

.

(1)

,

,

(2)

.

,

,

.

,

.

:

:

.

:

/

¹ إحسان محمد الحسن ، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي.دار الطليعة ، بيروت ، 1986 ، ص65

² Alain blanchet et autres, **l'entretien dans les sciences sociales**. Du mord bordas.paris, 1985, .page 9

50

(2007)

120

150

/ :

(1)

¹ عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعية، المطبعة الحديثة، القاهرة، 1975، ص328

:

/1

(1)

(2)

1500

(3) 10%

:

$$150 = 100 \div 10 \times 1500$$

150

¹ Redolph chiglione, benjamin matalon, **les enquêtes sociologiques**, Armand colin, paris, 1978, page29

² مورييس أنجريس ، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية. ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون، دار القصبية، الجزائر، 2004ص304

³ نفس المرجع ، صفحة 319

.2007

30

120

: /2

: /

2005

2007

,(2007)

2007

2007

，
·
：
·
， 4791
， 35 13 ·

2004

·
：
：
：
/1

·
·
，
：
/2

·

:

:

:

:

:

: الوظيفة السياسية لمؤسسة المسجد

:

:

:1

%36.66	44	
%63.33	76	
/	/	
/	/	
%100	120	

%63,33

%36,33

%63,33

%38

30 – 25

%31

2002

1984

24, 6%

94

11

35

5

:

:2

%30	36	
%30	36	
%23,33	28	
%6,66	08	
%10	12	
%100	120	

%23,33

%30

%6,66

%10

%30

,

,

%30

%10

"

"

.

:

:3

/	/	
/	/	
%3,33	04	
%15	18	
%81,66	98	
%100	120	

%15

%81,66

, %3,33

(1).

117(2000)

(1) - عبد الله ساتور ، (فعالية النظام الجامعي الجزائري إنتاج المعرفة واستهلاكها) ، طلبة قسم علم الاجتماع نموذجا ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، عدد 17 جوان 2002. ص 110.

:

:4

%60,83	73	
%15,83	19	
/	/	
%23,33	28	
%100	120	

%60,83

, ()

%23,33

%15,83

1976

:

:5

%		%		%		
%62.9	151	%73.33	88	%52.5	63	
%15.41	37	%7.5	09	%23.33	28	
%10	24	%5.83	07	%14.66	17	
%8.33	20	%10	12	%6.66	08	
%3.33	08	%3.33	04	%3.33	04	
%100	240	%100	120	%100	120	

%62.9

62.5 %73.33

%15.41

%7.5

%23.33

%10

%8.33

% 5.83

%14.66

% 6.66

%10

%3.33

1954

:6

%47.5	57	
%5.83	07	
/	/	
%24.16	29	/
%22.5	27	/ /
%100	120	

%24.16 %47.5

%22.5 ,()

.(, ,)

%5.83

,1976

: الممارسات الميدانية السابقة تؤثر في توجيه تصورات مناضلي حماس اتجاه
 مفهوم الممارسة الديمقراطية
 :7

%7.5	09	5
%25.83	31	10-5
%66.66	80	10
%100	120	

%66.66
 % 25.83 . 10
 %7.5 . 10-5
 . 5
 %66.66 ,
 10
 10 5 % 25 .
 . ,
 5 % 5
 . ,
 . ,
 .

, ,)

.

, (... .

:

:8

%66.66	80	
%33.33	40	
%100	120	

%66.66

.

%33.33

.

,

.

,

,

,

.

,

,

,

.

:

:9

%27.5	33	
%60	72	
%6.66	08	
%5.83	07	
%100	120	

%27.5 . %60

% 6.66 ,

.

%5.83

.

,

.

.

:

,

,

,

,

.

.

,

,

,

.

(1).

:10

:

%42.5	51	%31.2	30	%87.5	21	
%57.5	69	%68.8	66	12.5%	03	
%100	120	%100	96	%100	24	

%57.5

%68.8

%12.5

%42.5

%31.2

%87.5

¹ Ali el kenz , au fil de la crise .études sur l'Algérie et le monde arabe. ENAL , Alger , 1993 , page137

: :11

		%		%		%		
%45.8	55	%54.6	06	%20.4	12	%74	37	
%54.2	65	%45.4	05	%79.6	47	%26	13	
%100	120	%100	11	%100	59	%100	50	

%54.2 ,
%79.6 ,
%45.4 ,
%26
%45.8
%74
%20.4 ,
%54.6

:

:12

%		%	.	%		%		%		
%30.8	37	%37.5	03	%33.33	11	%27.7	20	%42.85	03	
%69.2	83	%62.5	05	%66.66	22	%72.2	52	%57.14	04	
%100	120	%100	08	%100	33	%100	72	%100	07	

%69.2

%72.2

, %66.6 .

. %57.1 , %62.5

%30.8

%37.5 , %42.8

%27.7 %33.3

.

,

.

,

.

:13

:

%		%		%		
%41.6	50	%60.5	29	%29.2	21	
%55.4	70	%39.5	19	%70.8	51	
%100	120	%100	48	%100	72	

%55.4

%70.8

%39.5

%41.6

%29.2

%60.5

:14
:

		%		%		%		%		%		%		
37.5 %	45	%50	06	33.4 %	04	36.4 %	08	%70	07	%73.4	11	%18.4	09	
62.5 %	75	%50	06	66.6 %	08	63.6 %	14	%30	03	%26.6	04	%81.6	40	
%100	120	100%	12	100 %	12	100 %	22	100 %	10	%100	15	%100	49	

%62.5

%81.6

%63.6

%30

%26.6

%37.5

%70

%73.4

%36.4

%50

%18.4

%33.4

:
:15

%57.5	69	%45.2	19	%64.1	50	
%42.5	51	%54.8	23	%35.9	28	
%100	120	%100	42	%100	78	

%57.5
%64.1
%45.2
%42.5
%35.9
%54.8

(1) .

¹ Mahfoud bennoune, **l'an 2000 du tiers monde, developement ou régression?** Office des publications universitaires, Alger; 1985.page 2

:16
:

%48.7	38	%64.7	11	%75	09	%36.7	18	
%51.3	40	%35.3	06	%25	03	%63.3	31	
%100	78	%100	17	%100	12	%100	49	

%51.3
, %63.3
%25 , %35.3
.
%48.7
%64.7 , %75
%36.7 ,
,
.
,
.

:

:17

%35.9	43	%58.6	17	%16.9	10	%72.7	08	%38.1	08	
%64.1	77	%41.4	12	%83.1	49	%27.3	03	%61.9	13	
%100	120	%100	29	%100	59	%100	11	%100	21	

%64.1 ,

, %83.1

, %41.4 , %61.9

. %27.3

, %35.9

, %58.6 , %72.7

%16.9 , %38.1 ,

.

,

.

,

.

,

.

.

.

: 18

:

%65	78	%51.1	23	%73.3	55	
%35	42	%48.9	22	%26.6	20	
%100	120	%100	45	%100	75	

%65

%73.3

,

%51.1

,

%35

%26.6

%48.9

:

%47.5	57	%32.4	25	%74.4	32	
%52.5	63	%67.6	52	%25.6	11	
%100	120	%100	77	%100	43	

%52.5

%67.6

%25.6

%47.5

%32.4

%74.4

,

,

,

.

:

:

:20

%42.5	51	%72.7	08	%52.9	09	%57.7	15	%28.8	19	
%57.5	69	%27.3	03	%47.1	08	%42.3	11	%71.2	47	
%100	120	%100	11	%100	17	%100	26	%100	66	

%57.5

%71.2

,

,

%42.3 ,

%47.1

,

%27.3

.

,

%42.5

%57.7

,

%72.7

%28.8

,

%52.9 ,

.

,

,

,

.

.

:21

:

%48.4	58	%55.5	10	%53.2	25	%41.8	23	
%51.6	62	%44.5	08	%46.8	22	%58.2	32	
%100	120	%100	18	%100	47	%100	55	

%51.6

%58.2

%44.5

%46.8

%55.5 , %48.4
%41.8 , %53.2 ,

.

,

.

,

.

,

,

.

.

:

%57.5	69	%55	11	%87.5	28	% 38.4	20	%62.5	10	
%42.5	51	%45	09	%12.5	04	%61.6	32	%37.5	06	
%100	120	%100	20	%100	32	%100	52	%100	16	

%57.5

%87.5

%62.5

%38.4

%55

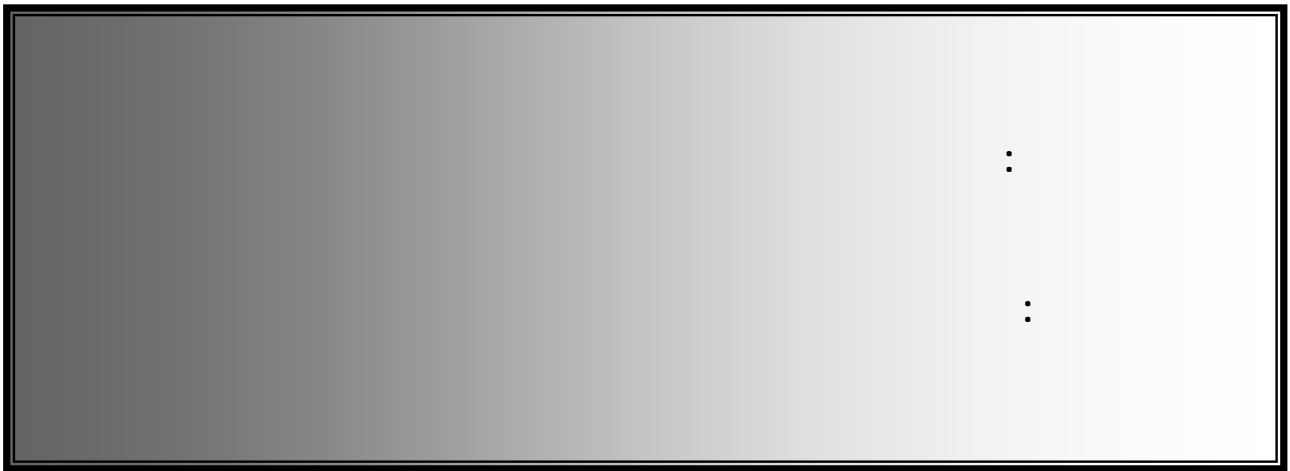
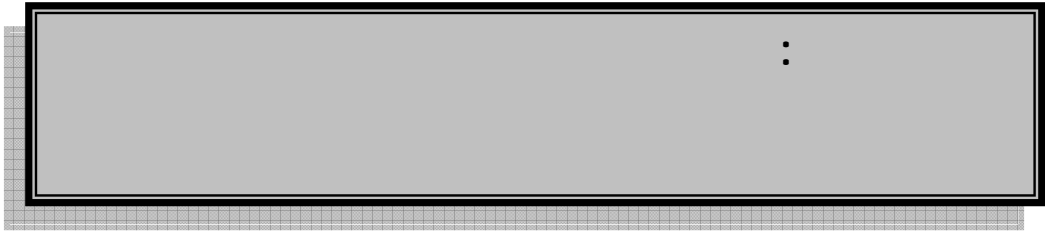
%42.5

%45

%61.6

%12.5

%37.5



:

:23

%60,83	73	
%32,5	39	
%4,16	05	
%2,5	03	
%100	120	

%60,83

%4,16

%32,5

%2,5

(1)

¹ فريد عبد الخالق ، الإخوان المسلمون في ميزان الحق. دار الانتفاضة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1991، ص 34

:24

%83,33	100	
%16,66	20	
-	-	
-	-	
%100	120	

%83,33

%16,66

()

:

%57.5	69	-	-	%60	03	%33.3	13	%72.6	53	
%42.5	51	%100	03	%40	02	%66.6	26	%27.4	20	
%100	120	%100	03	%100	05	%100	39	%100	73	

%57.5

%72.6

,

%60

,

%33.33

,

%42.5

,

%66.66

,

%100

%40

,

.

.

,

:

%54.1	65	-	-	-	-	%5.12	02	%86.3	63	
%35.8	43	-	-	%80	04	%82.05	32	%9.6	07	
%10	12	%100	03	%20	01	%12.82	05	%4.1	03	
%100	120	%100	03	%100	05	%100	39	%100	73	

%54.1

%5.12 , %86.3

%35.8

%82.3

%9.6 , %80

%100 , %10

%20

%4.1 , %12.8

:27

:

%58.33	70	-	-	-	-	%46.15	18	%71.2	52	
%19.16	23	-	-	-	-	%30.08	12	%15.06	11	
%20.83	25	%100	03	%100	05	%17.9	07	%13.7	10	
%1.66	02	-	-	-	-	%5.12	02	-	-	
%100	120	%100	03	%100	05	%100	39	100	73	

%58,33

,

%46.1

,

%71.2

.

%20,83

%100

,

%17.9

,

%13.7

.

%19.16

%30.8

%15.06

%1.66

:

%51.6	62	-	-	%80	04	%20.5	08	%68.5	50	
%42.5	51	-	-	-	-	%79.5	31	%27.4	20	
%5.8	07	%100	03	%20	01	-	-	%4.10	03	
%100	120	%100	03	%100	05	%100	39	%100	73	

%51.6

%80

%20.5

%68.5

%42.5

%27.4

%79.5

%5.8

%20

%100

%4.10

/

...

.

/

/

.

/

/

(1).

¹ BOUHDIBA Abdelwahab, **enQuête sociologique. Continuités et réptures au maghreb**. CERES EDITION, Sans date , Page 16

:

:29

.

%64.16	77	-	-	-	-	%30	06	%71	71	
%30	36	-	-	-	-	%70	14	%22	22	
%5.83	07	-	-	-	-	-	-	%7	07	
%100	120	-	-	-	-	%100	20	%100	100	

.

%64,16

%30

,

%71

.

%30

% 70

%22

,

%5.83

,

.

.

.

/

/

/

.

/

/

/

.

:30

:

%22.5	27	-	-	-	-	%85	17	%10	10	
%70	84	-	-	-	-	%05	01	%83	83	
%7.5	09	-	-	-	-	%10	02	%7	07	
%100	120	-	-	-	-	%100	20	%100	100	

%70

%83

%01

%22.5

%85

%10

%10

%7.5

%7

:

%43.33	52	-	-	-	-	%66.6	26	%35.6	26	
%40	48	%33.33	01	%50	04	%23.1	09	%46.6	34	
%16.66	20	%66.66	02	%20	01	%10.3	04	%17.8	13	
%100	120	%100	03	%100	0	%100	39	%100	73	

%43,33

%66.6

%35.6 ,

, %40

, %50

%33.3 , %46.6

. %23.1 ,

, %16.66

%20 , %66.6

, %17.8 ,

. %10.3

,

,

(1)

¹ فايز القنطار، (الطفولة و الديمقراطية)، مجلة العربي، العدد 500، جويلية 2000، ص 178

:

%42.5	51	%55	22	%36.2	29	
%40	48	%20	08	%50	40	
%17.5	21	%25	10	%13.8	11	
%100	120	%100	40	%100	80	

%55 , %42.5
., %36.2 ,
, %40
, %20 , %50
.
, %17.5
%13.8 , %25
.
,
.
()

(1)

(2)

(1) – خليفة الكواري وآخرون ، حوار من أجل الديمقراطية . دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت، الطبعة الأولى، 1996 ، ص 60.

(2) رالف لينتون، الانثروبولوجيا و أزمة العالم الحديث. ترجمة: عبد المالك الناشف، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1967 ، ص 357.

:33

:

%51.66	62	%100	03	%80	04	%15.38	06	%67.1	49	
%13.33	16	-	-	-	-	%23.07	09	%9.6	07	
%35	42	-	-	%20	01	%61.53	24	%23.3	17	+
%100	120	%100	03	%100	05	%100	39	%100	73	

%51.66

,

,

%80

,

%100

%67.1

,

.

%15.38

,

%35

%61.5

,

%20

,

%23.3

,

.

%13.33

%23.07

,

,

.

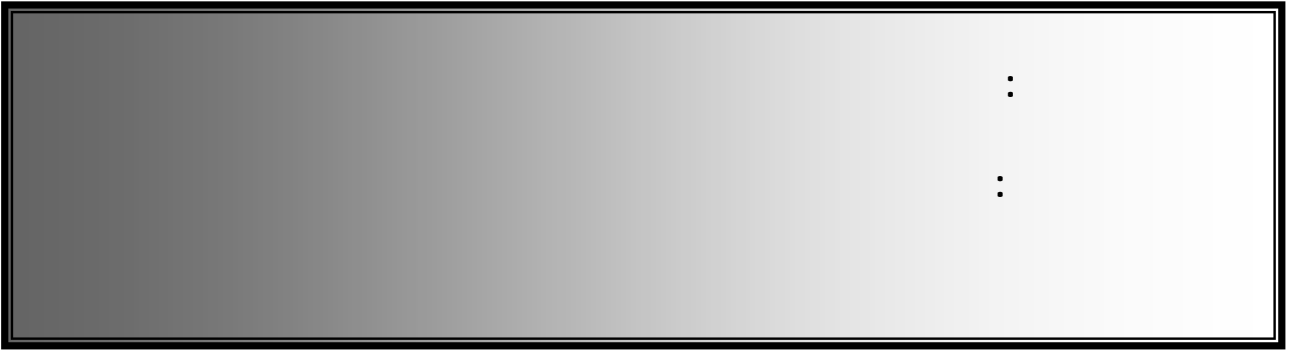
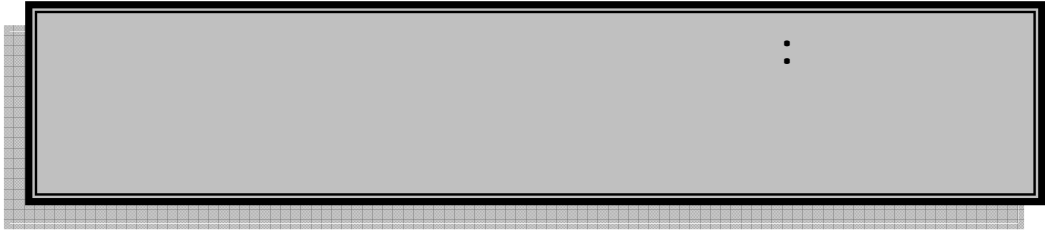
%9.6

%13.33

%23.07

%9.6

(+)



:
:34

:

%30.8	37	%60	12	%25	25	
%40	48	%15	03	%45	45	
%29.2	35	%25	05	%30	30	
%100	120	%100	20	%100	100	

%40 ,

%45 ,

%15 ,

%30.8

%60 ,

%25 ,

%29.2

%30 ,

%25 ,

(1)

:

%45	54	%5	01	%53	53	
%45	54	%70	14	%40	40	
%9.16	11	%20	04	%07	07	
%0.83	01	%5	01	-	-	
%100	120	%100	20	%100	100	

%45 ,

%53 ,

%5 ,

%40 , %70

,

%9.16

%20 ,

, %7 ,

.

,

1

1

.

1

1

.

1

.

1

.

:36

:

%30.9	37	%05	01	%36	36	
%26.6	32	%10	02	%30	30	
%42.5	51	%85	17	%34	34	
%100	120	%100	20	%100	100	

%42.5 ,

, %34 , %85

.
%30.9

%5 , %36

,

%26.6

,

%10 , %30

.

, ()

...

:

%67.5	81	%10	03	%78	78	
%17.5	21	%55	11	%10	10	
%15	18	%30	06	%12	12	
%100	120	%100	20	%100	100	

%67.5

,

%10

,

%78

.

%17.5

%55

,

%10

,

%15

%30

,

%12

,

.

:

%48.3	58	%10	02	%56	56	
%24.6	32	%45	09	%23	23	
%25	30	%4	09	%21	21	
%100	120	%100	20	%100	100	

%48.3

%56 ,

%10 ,

, %25

, %45

. %21

%24.6

%21 , %45

.

,

(1) .

:39

:

-	-	-	-	-	-	
%34.1	41	%90	18	%23	23	
%65.9	79	%10	02	%77	77	
%100	120	%100	20	%100	100	

%65.9

%77

%10

%34.1

%23

%90

.

:

:40

:

%19.16	23	%15	03	%20	20	
%25	30	%75	15	%15	15	
%55.8	67	%10	02	%65	65	
%100	120	%100	20	%100	100	

%55.8

,

%65

,

%10

,

%25

,

%15

,

%75

.

%19.16

,

%15

%20

.

1

2

3

4

5

6

7

8

9

:41

:

%61.6	74	%15	03	%71	71	
%29.2	35	%65	13	%22	22	
%9.2	11	%20	04	%07	07	
%100	120	%100	20	%100	100	

%61.6

,

%71

%15

,

%29.2

%22

,

%65

%9.2

%20

,

%7

,

12225

)

(1018

(1)

(2)

(1) – ناصر جابي ، (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية) ، اللقاء السنوي السابع عشر للديمقراطية والانتخابات في الدول العربية 2007.08.18، الانتخابات التشريعية الجزائرية. انتخابات استقرار....أم ركود، موقع اللجنة العربية لحقوق الإنسان على الانترنت.

² Armand et Michèle Mattelart, **histoire de la théorie de la communication**. Casbah éditions, Alger, 1999, page108

:42

:

%2.5	03	-	-	%03	03	
%71.6	86	%80	16	%70	70	
25.9	31	%20	04	%27	27	
%100	120	%100	20	%100	100	

%71.6

%80

%70

%25.9

%20

%27

%2.5

فتاوى الأدب السبعة

:

,

:

:

%63

-

%36

,

.

)

-

%30

(

,

.

%15

%81

-

.

%3

%60

-

%.15

%23

(

)

%15

%62

-

%8

%10

.

%3

.

%24 %47 -

%22 ,

. %5 ()

, 10 %66 -

5 %7,5 10-5 %25

.

. %66 -

. %33

%60 -

%6 %27

. %5

:

:

-

,

.

.

-

.

,

.

/

/

.

-

.

.

/

/

.

-

/

/

/

.

-

/

/

/

.

-

/

/

/

/

.

-

.

.

/

,

.

-

,

.

-

,

,

,

.

.

:

:

,

-

,

.

-

,

()

.

-

/

.

-

/

.

-

.

/

.

/

.

/

.

-

.

/

...

-

.

.

-

/

.

.

-

/

/

.

/

-

/

()

.

/

/

.

/

.

-

,

.

(+)

,

,

.

,

.

,

.

:

-

-

,

,

,

,

,

,

,

.

-

,

/

/

.

/

/

.

-

, ()

...

.

-

/

.

/

/

-

.

/

-

/

"

"

.

/

-

.

/

-

/

.

-

/

.

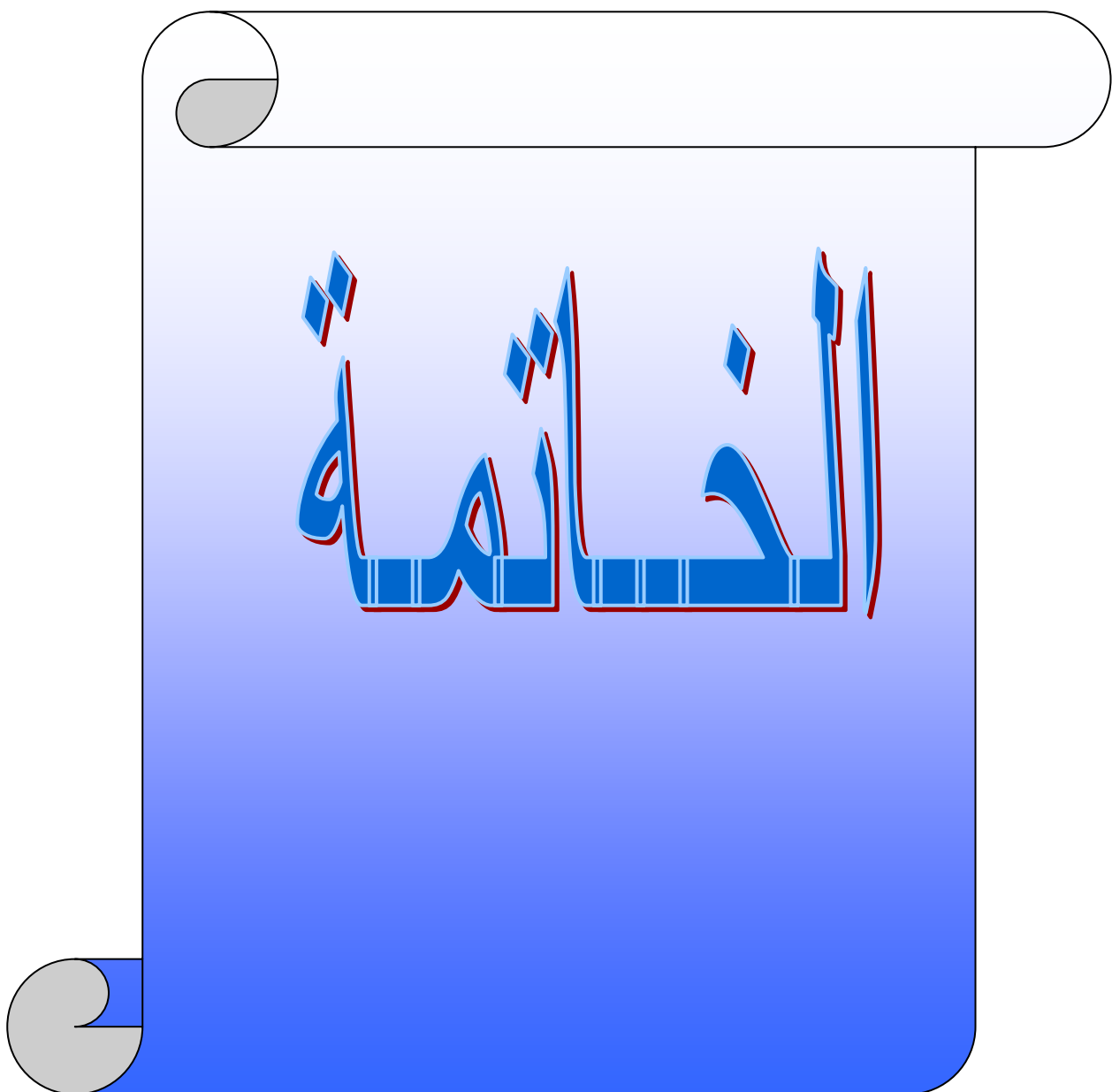
-

/

.

/

.



الخاتمة:

المتتبع لصيرورة الفكر الإسلامي المعاصر و فكر الحركات الإسلامية ذات التوجهات السياسية-حالة حركة مجتمع السلم في هذه الدراسة- يلاحظ أن قراءة الفكر الإسلامي لمسألة الممارسة الديمقراطية التي كانت تقابل بالرفض في أغلب خطابات الإسلاميين لفترة, كان النظر إليها في نطاق العموم و الإطلاق باعتبارها فلسفة و مذهب اجتماعي.

أما الفكر الإسلامي المعاصر فهو يخضعها لتشريح بنيوي و معرفي لمكوناتها و عناصرها الأساسية.مثل التعايش السلمي بين النخب و الجماعات و حق التداول على السلطة من الجميع وتحكيم الأكثرية من خلال الاقتراع و الانتخاب, و الفصل بين السلطات و صيانة و احترام حقوق الإنسان, و يعتبرها آلية سياسية مجردة من بيئاتها الإيديولوجية.

و هذا بدوره يكشف عن تحولات منهجية في الفكر الإسلامي المعاصر الذي يتجه نحو النسبية بعدما كانت الاطلاقية هي السمة الغالبة عليه, هذه التحولات يمكن أن تكسبه حيوية اجتماعية و انفتاحا في نقده للأفكار و التصورات و المناهج المختلفة.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم (احمد) وآخرون, الديمقراطية المفهوم و الممارسة. المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر, ليبيا, 1996.
2. ابن منظور , لسان العرب . دار إحياء التراث العربي, بيروت, الجزء الثالث, بدون سنة.
3. الأسود (الصادق), دراسات في علم الاجتماع السياسي. جامعة بغداد, العراق, بدون سنة.
4. الأصفهاني(الراغب) , مفردات ألفاظ القرآن. دار القلم, دمشق, 1992.
5. البوطي (محمد سعيد رمضان), الشورى في عهد الخلفاء الراشدين . المطابع التعاونية, عمان, 1989.
6. الجابري (محمد عابد) ، وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، 1974.
7. الرياشي (سليمان) و آخرون, الأزمة الجزائرية:الخلفية السياسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت لبنان, الطبعة الثانية, 1999.
8. الزحيلي (وهبة) و آخرون, الشورى في الإسلام. المطابع التعاونية, عمان, 1989 .
9. السالم (فيصل), أساسيات التنشئة السياسية والاجتماعية. دراسة ميدانية في بعض دول الخليج, جامعة الكويت, 1981.
10. السويدي (محمد), علم الإجماع السياسي ميدانه و قضاياها. ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1990.
11. الصبيحي (أحمد شكر), مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان, 2000.
12. القرضاوي (يوسف), فتاوى معاصرة. دار الوفاء, المنصورة, مصر, الجزء 2, 1993.

13. الكواري (خليفة) وآخرون , حوار من أجل الديمقراطية . دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1996.
14. أنجرس (موريس)، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية. ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون، دار القصة، الجزائر، 2004.
15. برو (فيليب)، علم الاجتماع السياسي . ترجمة محمد عرب صا صيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998.
16. بسيوني (عبد الغني عبد الله)، النظم السياسية أسس التنظيم السياسي . منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1991 .
17. بشارة (عزمي). المجتمع المدني دراسة نقدية. مركز دراسات , الطبعة الأولى، 1998.
18. بن سعيد العلوي (سعيد) وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ، 1992.
19. بن نبي (مالك)، القضايا الكبرى. دار الفكر، الجزائر، الطبعة الأولى، 1991.
20. بهلول (رجا)، حكم الله حكم الشعب. دار الشروق , عمان، الأردن، 2000.
21. بوتومورتوم، تمهيد في علم الاجتماع. ترجمة محمد الجوهري، دار المعارف، القاهرة، 1978.
22. بوتومورتوم ، علم الاجتماع السياسي. تر: ختار الهواري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993
23. بوجنون (مسعود) ، الحركة الإسلامية الجزائرية سنوات المجد والشؤم. ترجمة عزيزي عبد السلام، دار مدني، الجزائر، 2002.
24. بودر بالة (علي)، منهج التغيير الاجتماعي في الفكر الإسلامي . دار قرطبة للنشر و التوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2005.
25. توريدي (محمد علي) ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الصومال. مركز ابن خلدون، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995.

26. ثنيو (نور الدين) و آخرون, الديمقراطية في داخل الأحزاب في البلدان العربية. مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, الطبعة الأولى, 2004.
27. جاسم (محمد علاء), بعض ملامح التنشئة الاجتماعية للطفل في الخليج العربي. جامعة بغداد, العراق, 1971.
28. حمروش (علاء), تاريخ الفلسفة السياسية. دار التعاون للطبع و النشر, بيروت, 1986.
29. حسيب (خير الدين), الديمقراطية المفهوم و الممارسة . المركز العالي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر, جامعة الخرطوم, شعبة العلوم السياسية, الطبعة 1, 1996.
30. خالدي (الهادي) و فدي (عبد المجيد), المرشد في المنهجية و تقنيات البحث العلمي. دار أمة للطباعة و النشر و التوزيع, الجزائر, 1996.
31. خلاف (عبد الوهاب), السياسة الشرعية و نظام الدولة الإسلامية . المطبعة السلفية, القاهرة, 1350 هجري.
32. دياب (محمد حافظ), سيد قطب الخطاب و الإيديولوجية . سلسلة صاد للنشر, القاهرة, 1991.
33. زروخي (إسماعيل) , الدولة في الفكر العربي الحديث. دراسة فلسفية فكرية, دار الفجر للنشر و التوزيع, القاهرة, مصر, الطبعة الأولى, 1999.
34. زيدان (عبد الباقي), قواعد البحث الاجتماعي. مطبعة السعادة, القاهرة, 1974.
35. () . , 1987.
36. سعد الدين (إبراهيم), دور الجامعة ومراكز البحث في دعم ثقافة المجتمع المدني. مركز ابن خلدون, دار الأمين, القاهرة, مصر, 1997.
37. سعد الدين (إبراهيم) و آخرون, المجتمع و الدولة في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت , لبنان, الطبعة الأولى, 1988.
38. سييف (قافا), الدولة و الحزب و الديمقراطية. ترجمة ماهر لقطينة, دار ابن خلدون, الطبعة الثانية, 1980.

39. صادق (حبيب), تجديد الفكر السياسي من أجل التغيير. المجلس الثقافي اللبناني, بيروت, 2001.
40. عمارة (محمد), الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني. دار الكتاب العربي, القاهرة, 1968.
41. صعب (حسن) وآخرون, أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان, 1987.
42. صالح (محمد), الديمقراطية المفهوم و الممارسة. المركز العالمي للدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر, جامعة الخرطوم, الطبعة الأولى, 1996.
43. عايش (حسني), الديمقراطية هي الحل. المؤسسة العربية للدراسات و النشر, الطبعة الثانية, بيروت, لبنان, 2001.
44. عبد السلام (فاروق), الإسلام و الأحزاب السياسية. مكتبة قلوب, القاهرة, 1987.
45. عفيفي كامل (عفيفي), الأنظمة النيابية الرئيسية. منشأة المعارف, الإسكندرية, مصر, 2002.
46. علواش (ناجي), الديمقراطية المفاهيم و الإشكالات. المؤسسة العربية للدراسات و النشر. بيروت, لبنان, الطبعة الأولى, 1994.
47. علي الدين (هلال), مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث. مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت لبنان, الطبعة الثانية, 1992.
48. عمارة (محمد), الإسلام و حقوق الإنسان ضرورات لا حقوق. عالم المعرفة, المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب, الكويت, 1988.
49. غارودي (روجي), الأصوليات المعاصرة أسبابها و مظاهرها. دار عام ألفين, باريس, الطبعة الأولى, 1992.
50. غليون (برهان), حوار من عصر الحرب الأهلية. المؤسسة العربية للدراسات و النشر, عمان, الطبعة الأولى, 1995.
51. ليببسون (ليسلي), الحضارة و الديمقراطية. ترجمة فؤاد مويستاتي و عباس العمر, دار الأفاق الجديدة, بيروت, لبنان, بدون سنة.

52. لينتون(رالف), **الانثربولوجيا و أزمة العالم الحديث**. ترجمة عبد المالك الناشف, المكتبة العصرية, بيروت, 1967.
53. محمد الحسن (إحسان), **الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي**. دار الطليعة, بيروت, 1986.
54. محمد حسن(عبد الباسط), **أصول البحث الاجتماعية**. المطبعة الحديثة, القاهرة, 1975.
55. مغربي (عبد الغني), **الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون**. ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين, المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر, 1986.
56. نحناح (محفوظ), **الديمقراطية**. دار الخلدونية, الجزائر, 2004.
57. نعمان (عصام), **أية ديمقراطية أية وحدة؟**. دار الطليعة للطباعة والنشر, بيروت, لبنان, الطبعة الأولى, 1981.
58. يوسف (احمد), **الجزائر الأزمة و سفر الخروج. جدليات السياسة و الدعوة و الحركة**. دار قرطبة, الجزائر, 2006.

المراجع باللغة الأجنبية:

59. Agéron (Charles robert), **histoire de l'Algérie contemporaine**. Presse universitaires de France, tome 2, paris, 1979.
60. Blanchet (Alain) et autres, **l'entretien dans les sciences sociales**. Du mord bordas, paris, 1985.
61. Bouhdiba (abdelwahab), **Quête sociologique. Continuités et réptures au Maghreb**, CERES EDITION.
62. Boulliet (Dominique), Schmidt (jhon pierre), **la socialisation**. Édition breal, collection thèmes et débats, paris, 2002.
63. Bourreaux (René), **sociologie générale**. mont chrétien, 2ième édition, paris, 1999.
64. Boyer (Pierre), **l'évolution de l'Algérie médiane. Ancien département d'Alger de 1830-1956**, maison neuve, paris, 1960
65. Bennoune (mahfoud), **l'an 2000 du tiers monde**. Office des publications universitaires, Alger, 2000.

66. Bennoune (mahfoud), El kenz (Ali), **le hasard et l'histoire**.ENAG éditions, Alger, tome1, 1990.
67. Ben Saada (Mohamed Tahar), le régime politique algérien .ENAL, Alger, 1992.
68. Crosier (Michel),**On ne change pas la Société par décret**, Edition du Bernard.Grasset,Paris, 1979.
69. denni bernard , **sociologie du politique**. presse universitaire de grenoble, 1990
70. El kenz (Ali),**au fil de la crise .études sur l'Algérie et le monde arabe**, ENAL, Alger, 1993. ..
71. Gilles (fereol) et autres, **Individu et société** .chenelière /mC graw, 2ième édition, Montréal, Canada, 1995.
72. Lavroff (Dmitri George), **histoire des idées politiques depuis le xIx**, 7ième édition, Dalloz, Paris, 2000.
73. Mattelart (Armand) et (Michèle), **histoire de la théories de la communication**. Casbah éditions, Alger, 1999.
74. Noushi andré, **Algérie culture et révolution .l'histoire émmidiate**. Edition seuil, Paris ,1977.
75. Noushi(André), **la naissance du nationalisme algérien.(1914-1954)**, paris minuit,1969 .
76. Périn (Michel) et autres, **dictionnaire des sciences humaines** .Nathan édition, France, 1990.
77. Keddache (Mahfoud), **la vie politique a Alger de 1919-1939**. SNED, Alger, 1970.
78. Simon (Michel) et autres, **dictionnaire de sociologie**. Larousse bordas/her, France, 1999.
79. Stora (Benjamin), **l'Algérie en 1995 la guerre L'histoire la politique**. Édition machalon, France, 1995.
80. Teghia (Mohamed), **l'Algérie en guerre** .office des publications universitaires Alger, 1988.
81. Tlemçani (Rachid), **Elections et élites en Algérie**. Chihab éditions, 2003.
82. Tourain (Alain), **Production de la Société**, Edition Seuil, Paris, 1973.

المجلات و الدوريات:

82. مجلة العربي, العدد403, الكويت, جوان 1992.
83. مجلة العربي, العدد500, الكويت, ,جويلية2000.
84. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد02 ، 1991
85. مجلة المجلس الإسلامي الأعلى.العدد 4. 2000.
86. مجلة المستقبل العربي, العدد 24, 1993.
87. مجلة المستقبل العربي.عدد23.
88. مجلة مصر المعاصرة,القاهرة,عدد374, اكتوبر1978.
89. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة, عدد 17 جوان 2002.

أخرى:

موقع : www.jadal.com

موقع اللجنة العربية لحقوق الإنسان على الانترنت.
سلسلة الطور الجديد. ما بعد المؤتمر الثالث لسنة 2003.

ملاحق

الأمر السبعة

قسم علم الاجتماع
تخصص سياسي

جامعة الجزائر
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
استمارة بالمقابلة

هذه الاستمارة تدرج ضمن إطار البحث الأكاديمي لنيل شهادة الماجستير حول موضوع الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الإسلامية الجزائرية (دراسة ميدانية لعينة من مناضلي حمس بولاية الشلف)، ونرجو منكم الإجابة عن الأسئلة بكل دقة ممكنة ونتعهد بأن المعلومات الموجودة في الاستمارة سوف تستعمل لأغراض علمية فقط، وشكرا مسبقا.

ضع علامة (x) في الخانة المناسبة، رجاء لا تكتب الاسم واللقب.

القسم الأول: بيانات شخصية

- (1) الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
- (2) السن:
- (3) الحالة العائلية: ☐ أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل
- (4) المهنة:

- (5) المستوى العلمي: ☐ أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي
- (6) لغة التكوين: ☐ عربية ☐ فرنسية ☐ أخرى ☐ حدد
- (7) المستوى العلمي للوالدين: ☐ أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي
- (8) اللغات التي تتقنها: ☐ عربية ☐ فرنسية ☐ إنجليزية ☐ أخرى

القسم الثاني: تأثير التنشئة السياسية لأفراد الحزب على الممارسة الديمقراطية داخل الحزب

- (9) هل مارست وظيفة سياسية قبل انضمامك للحزب؟ ☐ نعم ☐ لا
- إذا كان الجواب نعم هل تلقيت تكويننا خاصا بها؟ ☐ نعم ☐ لا
- اشرح ذلك:
- (10) سنة انخراطك في الحزب:
- (11) هل اطلعت على برنامج الحزب قبل انخراطك فيه؟ ☐ نعم ☐ لا
- (12) ما هو سبب اختيارك للحزب؟
- ☐ لأنه يمثل الإسلام
- ☐ اقتناع بأفكار الحزب
- ☐ وجود طموح مادي
- ☐ من أجل ترقية اجتماعية
- ☐ أخرى
- (13) ما هي الصفة التي تحملها داخل الحزب؟
- ☐ عضو
- ☐ عضو مناصر
- ☐ عضو ملتزم
- ☐ قناعة فردية
- ☐ فرد من العائلة
- ☐ صديق
- ☐ أخرى
- (14) كيف جاءت فكرة انضمامك للحزب؟

حدد.....

15) هل يوجد في هذا الحزب أفراد من أسرتك؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بنعم حدد درجة القرابة.....

16) هل ترى لأسرتك دور في توجيه اختيارك السياسي؟ نعم ☐ لا ☐

لماذا في كلتا الحالتين؟.....

17) هل تناقش الأمور السياسية مع أفراد عائلتك؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب نعم هل موضوع الديمقراطية من بين هذه المواضيع؟

18) هل أنت منخرط في جمعيات أو منظمات للمجتمع المدني؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بنعم أذكرها.....

19) هل تطالع الصحف؟ نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐

20) هل تطالع على الصحف المقربة من الحزب؟ نعم ☐ لا ☐

21) ماهي الصحف التي تفضل مطالعتها؟ معربة ☐ مفرنسة ☐ الاثنين معا ☐

22) هل تطالع الكتب؟ دائما ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐ لا أطلع ☐

إذا كان الجواب بنعم ما نوع الكتب؟ أدبية ☐ سياسية ☐ دينية ☐ علمية ☐

23) هل تذهب إلى المسجد؟ دائما ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐ لا أذهب ☐

24) في حالة الذهاب هل تعتبر أن المسجد مصدرا للحصول على معارف سياسية؟ نعم ☐ لا ☐

25) هل ترى أن هذه المعارف تساهل التغييرات الحاصلة في المجتمع اليوم؟

☐ تساهل جدا ☐ تساهل نوعا ما ☐ لا تساهل ☐ أخرى

القسم الرابع: تأثير مفهوم الشورى كبدل على الممارسة الديمقراطية داخل الحزب

26) ماذا تمثل الشورى بالنسبة لك؟

☐ فريضة دينية

☐ آلية للحكم

☐ بديل عن الديمقراطية

☐ أخرى

حدد.....

27) ماذا تمثل الديمقراطية بالنسبة لك؟

☐ آلية للحكم يمكن الاستفادة منها

☐ إيديولوجية غربية غير صالحة لمجتمعاتنا

☐ مخالفة للإسلام

☐ تهديد للدولة الإسلامية

☐ أخرى

حدد.....

28) في رأيك هل يوجد تعارض بين الشورى والديمقراطية؟ نعم ☐ لا ☐

لماذا في الحالتين؟.....

29) الديمقراطية ظهرت في المجتمعات الغربية هل ترى عائقا شرعيا في تبني المسلمين لها؟

☐ يوجد عائق

☐ لا يوجد

☐ لا أعرف

☐ أخرى

حدد.....

30) في رأيك هل تسعى حركة مجتمع السلم إلى؟

☐ تطبيق الديمقراطية لتحقيق الشورى

☐ تطبيق الشورى لتحقيق الديمقراطية

☐ تحقيق الشورى فقط

☐ تحقيق الديمقراطية فقط

31) تطبيق الشورى يتطلب هياكل تنظيمية معينة لممارستها

أذكرها؟.....

32) في نظرك هل تطبيق الشورى كاف لتسيير أمور الحزب دون اللجوء إلى آليات

أخرى؟.....

33) كيف يتم تحديد هذه الهياكل في رأيك؟

- ☐ التعيين من طرف القيادة
☐ الانتخاب من طرف القاعدة
☐ أخرى

حدد.....

34) كيف ترى نتيجة الشورى في رأيك؟

- ☐ ملزمة لرئيس الحزب
☐ معلمة لرئيس الحزب
☐ أخرى

حدد.....

35) في نظرك هل الانتخاب تجسيد لمفهوم الشورى؟ ☐ نعم ☐ لا

لماذا في كلتا الحالتين؟

36) هل تم في رأيك تجسيد الشورى في قرار الانضمام إلى الحكومة؟ ☐ نعم ☐ لا

37) هل تعتبر هذا القرار ديمقراطي؟

38) هل توافق على التوجه الجديد للحركة "المشاركة في السلطة"؟ ☐ نعم ☐ لا

لماذا في كلتا الحالتين؟

39) هل بإمكانك طرح وجهة نظر مخالفة داخل مجلس الشورى؟ ☐ نعم ☐ لا

إذا كان الجواب بنعم فكيف يتم التعامل مع وجهة نظرك؟

- ☐ أخذها بعين الاعتبار
☐ رفضها
☐ تعليق عضويتك في المجلس
☐ أخرى

حدد.....

40) في حالة حدوث اختلاف بين القيادة ومجلس الشورى فماذا يكون موقفك؟

- ☐ مناصرة القيادة
☐ مناصرة مجلس الشورى
☐ التزام الحياد
☐ أخرى

حدد.....

القسم الخامس: تأثير مقارنة الديمقراطية كآلية على تصورات المبحوثين للممارسة الديمقراطية

41) في رأيك على أي مبدأ تعتمد حركة مجتمع السلم؟

- ☐ الديمقراطية
☐ الإسلام
☐ أخرى

حدد.....

42) في رأيك هل اعتبار الديمقراطية كمصدر للتشريع يتناقض ومبدأ التشريع في الإسلام؟ ☐ نعم ☐ لا

اشرح.....

43) هل تؤمن بمبادئ الديمقراطية في المساواة بين الرجل والمرأة؟ ☐ نعم ☐ لا

اشرح.....

44) ما رأيك في ممارسة المرأة للعمل السياسي؟

- ☐ هامة
☐ ليست ضرورية
☐ ليست من اختصاصها
☐

أخرى

حدد.....

- فعالة ☐
ضعيفة ☐
لا توجد ☐
أخرى ☐

رى

حدد.....

لا ☐

نعم ☐

(45) كيف تقيم مشاركة المرأة داخل الحزب في الميدان السياسي؟

لماذا في كلتا الحالتين؟.....

(47) ما رأيك في أن تسند رئاسة الحركة لامرأة؟

- مخالف للإسلام ☐
ليس هناك مانع ☐
مستحيل حدوث ذلك ☐
الرجال قوامون على النساء ☐
أخرى ☐

حدد.....

(48) - كيف تعتبر حركة مجتمع السلم في رأيك؟

- حزب إسلامي ☐
حزب ديمقراطي ☐
إسلامي ذو صبغة ديمقراطية ☐
ديمقراطي ذو صبغة إسلامية ☐
أخرى ☐

حدد.....

(49) - كيف تقيم معايير الترشح للمناصب السياسية داخل الحركة؟

- على أساس الكفاءة ☐
على أساس الأقدمية ☐
على أساس الالتزام بأفكار الحزب ☐
على أساس المعارف والعلاقات ☐
المصلحة ☐
أخرى ☐

حدد.....

..

(50) - ما هو المبدأ الذي تفضل أن تعتمد عليه الحركة كقاعدة لنشاطها السياسي؟

- الشوراعراطية ☐
الإسلام ☐
الديمقراطية ☐
أخرى ☐

رى

حدد.....

: :

: 2003 5 4 3

06 1417 27 - 09 97 1997
23

:
:
: 01

: 02

: 03

18

: 04

: 05

: 06

: 07

03

: 08

: 09

: 10

: 11

: 12

: 13

: 14

: 15

: 16

: 17

: 18

: 19

: 20

: 21

: 22

: 23

21

: 24

25 :

: 26

: 27

: 28

: 29

: 30

: 31

24

: 32

: 33

: 34

: 35

: 36

37 :

: 38

: 39

: 40

: 41

26

: 42

: 43

: 44

: 45

: 46

: 47

: 48

: 49

: 50

: 51

: 52

: 53

: 54

: 55

: 56

: 57

: 58

: 59

: 60

: 61

: 62

: 63

:
:
:

: 64

⋮ : 65

▪

▪

▪

▪

▪

▪

% 03

▪

▪

(05)

) 02)

(05)

▪

▪

⋮

: 66

▪

(03)

(05)

▪

▪

▪

: 67

▪

▪

▪

: 68

▪

▪

▪

▪

▪

: 69

▪

▪

⋮

: 70

▪

28

(07)

▪

) 05)

▪

: 71

▪

: 72

▪

▪

▪

▪

▪

■
■
■
: 73

■
■
■
: 74

■
■
■
: 75

■
■
■
76 :

■
■
■
: 77

■
■
■
: 78

■
■
■
: 79

■
■
■
: 80

■
■
■
81 :

■
■
■
: 82

■
■
■
: 83

■

■

■

■

■

: 84

■

■

■

■

■

■

■

: 85

■

■

■

■

■

■

■

■

■

■

■

: 86

■

■

■

■

■

■

87 :

■

■

■

■

■

■

■

■

: 88

: 89

: 90

: 91

: 92

: 93

■ (150)

: 94

⋮

: 95

■

%15

■

%15

⋮

96 :

■

■

■

■

: 97

■

: 98

■

: 99

■

■

■

■

■

■

: 100

■

■

: 101

■

70 69 68 :

: 102

■

⋮

: 103

■

■

■

■

: 104

■

■

■

: 105

[illegible]

: 116

: 117

: 118

: 119

: 120

:
: 121

■	: 122
■	: 123
■	: 124
■	: 125
■	: 126
■	: 127
■	: 128
■	: 129
■	: 130
■	: 131
■	: 132
■	: 133
■	: 134
■	: 135
■	: 136
■	: 137
■	: 138
■	: 139
■	: 140
■	: 141
■	: 142
■	: 143
■	: 144
■	: 145
■	: 146
■	: 147
■	: 148
■	: 149
■	: 150
■	: 151
■	: 152
■	: 153
■	: 154
■	: 155
■	: 156
■	: 157
■	: 158
■	: 159
■	: 160
■	: 161
■	: 162
■	: 163
■	: 164
■	: 165
■	: 166
■	: 167
■	: 168
■	: 169
■	: 170
■	: 171
■	: 172
■	: 173
■	: 174
■	: 175
■	: 176
■	: 177
■	: 178
■	: 179
■	: 180
■	: 181
■	: 182
■	: 183
■	: 184
■	: 185
■	: 186
■	: 187
■	: 188
■	: 189
■	: 190
■	: 191
■	: 192
■	: 193
■	: 194
■	: 195
■	: 196
■	: 197
■	: 198
■	: 199
■	: 200

